162

دراسات استراتيجية

حمدي عبدالرحمن حسن

الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الاتحاد الأفريقي
والنظام الأمني الجديد في أفريقيا

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

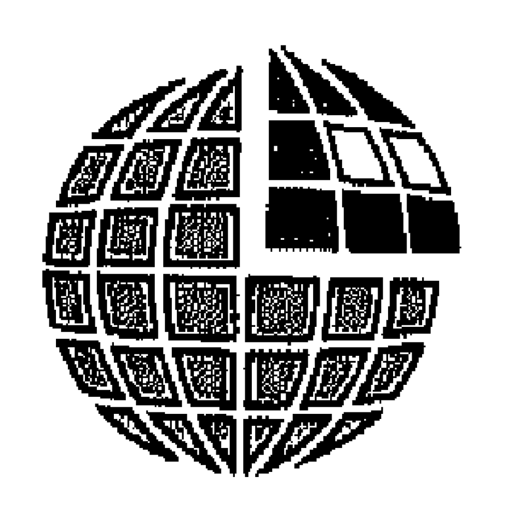
دراسات استراتيجية

الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا

حمدي عبدالرحمن حسن

العدد 162

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2011

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــادية: ISBN 978-9948-14-417-5

النسخة الإلكترونيـة: ISBN 978-9948-14-418-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة 7
أسباب نشأة الاتحاد الأفريقي ودوافعها 11
طبيعة الاتحاد الأفريقي وبنيته المؤسسية 21
الاتحاد الأفريقي والمنظومة الأمنية الجديدة لأفريقيا 42
التحديات وآفاق المستقبل 79
خاتمة 85
الهوامش 89
نبذة عن المؤلف 103

مقدمة

كما ذكرت مراراً وتكراراً، فإن خلاص أفريقيا يكمن في وحدتها. ولن يستطيع أحد غير حكومة اتحادية حماية الحرية التي حصلت عليها الدول الأفريقية بشق الأنفس. إنه على الرغم من ثراء أفريقيا وتعدد مواردها الطبيعية، فإن الدول الأفريقية لاتزال فقيرة معدمة. ولا شك أن الحكومة الاتحادية هي وحدها القادرة على إيجاد رأس المال اللازم لتنمية الموارد الاقتصادية الهائلة لأفريقيا.[1] (كوامي نكروما، 24 أيار/ مايو 1964)

لقد أضحت القارة الأفريقية منذ نهاية الحرب الباردة موضوعاً لجدل واسع النطاق بين الدارسين والمحللين الذين حاولوا تفسير ديناميات منظومة الأمن والسلام الأفريقية. وتمثلت السمة البارزة لهذا الجدل النظري في القول بأن أفريقيا تفتقر إلى وجود منظومة أمنية متطورة يكون بمقدورها احتواء الصراعات وإدارتها بأساليب سلمية ومن دون اللجوء إلى العنف. بيد أن هذه التحليلات كانت تستبطن في مبناها ومعناها العام ترويجاً للثقافة الأمنية السائدة في الغرب، وهو ما يعني إمكانية أن يتبنى الأفارقة هذا النموذج الأمني الليبرالي للخروج من أزمتهم الهيكلية.[2]

وعلى الرغم من أوجه القصور التي تعانيها هذه الاقترابات الليبرالية الواقعية في دراسة القارة الأفريقية، فإنها أثارت الاهتمام بضرورة تطوير نظام السلم والأمن الأفريقي. فالمشكلات الأمنية الملحة مثل تقسيم الدول وانهيارها، والحروب الأهلية، وتزايد أعداد اللاجئين والنازحين، وانتشار

الأيديولوجيات العنيفة والمتطرفة قد جعلت من أفريقيا محوراً أساسياً في السياسة الأمنية العالمية. وقد عكس ذلك التوجه محاولات الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة وغيرهما من الأطراف الدولية الأخرى الانخراط في بعثات دعم وحفظ السلام الأفريقية.

وبناء عليه، فقد كان الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي في عام 2002 بمثابة تحول مفصلي في مجال العمل الأفريقي المشترك. إذ سرعان ما أصبح الاتحاد فاعلاً مهماً في مجال تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا. ولعل ما يضفي أهمية علمية وواقعية على هذه الدراسة أن الاتحاد الأفريقي قد استطاع ترسيخ أقدامه في القارة الأفريقية خلال الفترة القصيرة الماضية من خلال أدواره المتعددة في مجال دعم السلام؛ مثل الوساطة، والتدخل العسكري، ومراقبة الانتخابات، وفرض العقوبات. ولعل ذلك ما دفع بعض المتحمسين من دعاة الوحدة الأفريقية إلى القول بأن الاتحاد الأفريقي سوف يجسد عملياً شعار "الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية".[3]

وتتمثل إشكالية البحث الرئيسية في أن الاتحاد الأفريقي طرح قيماً وأنماطاً معيارية جديدة في التفاعلات البينية والدولية الأفريقية؛ مثل الحكم الصالح، واحترام ثقافة حقوق الإنسان، وتعزيز الأمن والاستقرار. غير أنه لايزال يواجه عقبات وتحديات كبيرة قد تدفع به إلى النمط ذاته الذي كانت عليه منظمة الوحدة الأفريقية. وإذا كان الاتحاد الأفريقي يمثل في حقيقة أمره منظمة أفريقية جامعة، فإنه يتعين عليه أن يكون أكثر استجابة لمطالب

الجماهير الأفريقية، وذلك وفقاً للمنظور الديمقراطي. وعليه، فإن التساؤلين المحوريين اللذين نعنى بالإجابة عنهما في هذه الدراسة هما: ما هي أدوار الاتحاد الأفريقي ودينامياته في تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأفريقية؟ وهل استطاع الاتحاد أن يكرس مجموعة من القيم والمعايير تستطيع أن تشكل ثقافة أمنية جديدة في أفريقيا بحيث تحترم حقوق الإنسان والحكم الرشيد والشفافية والمساءلة؟ يعني ذلك أن التركيز في هذا البحث سوف ينصب، أساساً، على دور الاتحاد الأفريقي في بناء النظام الأمني الجديد في أفريقيا من خلال طرح رؤية تقويمية لطبيعة هذا الدور والتحديات التي تواجهه.

وقد اتسمت الأدبيات السابقة حول الاتحاد الأفريقي بملامح أربعة رئيسية؛ إذ ركز بعضها على منهج التناول الخاص بالقانون الدولي والمنظمات الدولية، وخاصة من حيث المبادئ والأهداف والبنية المؤسسية.[4] ويلاحظ أن بعض الدراسات تناولت بالتحليل إحدى مؤسسات الاتحاد الأفريقي؛ مثل برلمان عموم أفريقيا ومجلس السلم والأمن. أما الملمح الثاني فيشير إلى وضع الاتحاد الأفريقي في سياق تطور مفهوم وحركة الوحدة الأفريقية. فقد أدى البحث عن التكامل السياسي والاقتصادي، الذي بدأ خارج أفريقيا، إلى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963، وهو الذي وقف وراء تحولها إلى الاتحاد الأفريقي في عام 2002.[5] على أن أحد الملامح الكبرى في الأدبيات هو ذلك الذي تأثر بالمنحى الليبرالي الجديد فيما يتعلق بدور الاتحاد في عمليات التدخل الدولي الإنساني. إذ ركزت بعض الدراسات على دور

الاتحاد الأفريقي في تعزيز قيم الديمقراطية والحكم الرشيد وكذلك ما يسمى مبدأ مسؤولية الحماية Responsibility to Protect.[6] وأما الملمح الرابع فهو الذي يركز على أدوار الاتحاد الأفريقي وإنجازاته، ولاسيما في مجالات السلم والأمن والحكم الصالح.[7] بيد أن ما يجمع هذه الملامح يتمثل في قلة الدراسات التقويمية لدور الاتحاد الأفريقي، وذلك من منظور حقل العلاقات الدولية، وهو ما نحاول القيام به في هذه الدراسة.

وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف أبعاد تجربة الاتحاد الأفريقي، ولاسيما قدرته على التعامل مع التحديات الأمنية التي تواجهها أفريقيا. وعليه، فإن ما تطرحه الدراسة من تساؤلات واستفسارات سوف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظهور الاتحاد الأفريقي وأدائه؛ ومن ذلك: ما هي العوامل التي أدت إلى التخلي عن منظمة الوحدة الأفريقية وإنشاء الاتحاد الأفريقي؟ وما هي طبيعة الاتحاد الأفريقي؟ وما حقيقة بنيته التنظيمية؟ وما الدور الأمني الجديد الذي مارسه الاتحاد منذ عام 2002؟ وما هي التحديات والعقبات التي تواجه عمله؟

وسوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال أربعة محاور، يعرض أولها لأسباب ودوافع التحول إلى الاتحاد الأفريقي، أما الثاني فيحلل طبيعة الاتحاد وبنيته المؤسسية، بينما يناقش الثالث النظام الأمني الجديد في أفريقيا ومدى فاعلية الاتحاد الأفريقي في تعزيز السلم والأمن الأفريقيين، أما المحور الأخير فيتناول التحديات وآفاق المستقبل.

أسباب نشأة الاتحاد الأفريقي ودوافعها

يطرح الإعلان عن إنشاء الاتحاد الأفريقي في تموز/ يوليو 2002 العديد من التساؤلات حول ماهية العوامل والدوافع الرئيسية التي تقف وراء ذلك، إذ قد يرى البعض أن إنشاء الاتحاد الأفريقي يأتي تتويجاً للجدل والنقاش الذي ساد أروقة منظمة الوحدة الأفريقية وخارجها حول ضرورة إصلاحها وتطويرها، في حين يرى آخرون أن الإعلان عن تأسيس هذا الاتحاد إنما يعكس استجابة لتحديات العولمة والأمن والتحول الديمقراطي. ويعرض هذا المحور أهم هذه الأسباب.

أولاً: الأسباب المتعلقة بفكرة الوحدة الأفريقية Pan Africanism

لقد أفضت عملية البحث الدؤوب التي قام بها الأفارقة من أجل تحقيق وحدتهم السياسية والاقتصادية إلى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963، والتي تحولت بدورها إلى الاتحاد الأفريقي في عام 2002. ويذهب كثير من الكتاب إلى القول بأن فكرة الوحدة الأفريقية ارتبطت بحركة النضال الأفريقي ضد الاستعمار والإمبريالية. واتضح ذلك بجلاء منذ أربعينيات القرن الماضي حين طرح العديد من المقترحات والأفكار، بل صِيغ عدد من الترتيبات المؤسسية لتحقيق هدف الوحدة الأفريقية.[8]

ولعل ما يلفت الانتباه في الحالة الأفريقية أن أيديولوجية الوحدة والتكامل الجامعة لكافة الأفارقة قد ظهرت خارج أفريقيا، ولاسيما في

الأمريكتين ومنطقة الكاريبي. إذ لا يخفى أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي مثلت نقطة تحول فاصلة في التاريخ الأفريقي نظراً لأنها أدت إلى استئصال ملايين الأفارقة من جذورهم الأفريقية وإجبارهم على العمل كعبيد في العالم الجديد. على أن هؤلاء الرقيق الأفارقة حملوا دوماً في عقولهم ووجدانهم ثقافة وحنين العودة إلى الوطن. ولعل ذلك هو ما خلص إليه روبرت كريسمان Robert Chrisman بالقول بأن «اجتثاث ملايين الأفارقة من أوطانهم وإجبارهم على العمل كعبيد في ظروف قاسية هو الذي وضع أسس الوحدة الأفريقية والقومية السوداء في الولايات المتحدة ومناطق الهند الغربية».[9]

بيد أن لحظة الولادة الحقيقية لحركة الوحدة الأفريقية ارتبطت بعام 1897 حينما تم تأسيس الجمعية الأفريقية في لندن، ثم قيام سيلفستر ويليامز Sylvester Williams، وهو محام من ترينداد بتنظيم أول مؤتمر أفريقي جامع عام 1900 في لندن أيضاً. وقد أسهم وليم ديبوي William Du Bois بدور فاعل في المشاركة وتنظيم سلسلة من مؤتمرات الوحدة الأفريقية خلال الفترة 1900-1945 انعقدت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا. كما أن ماركوس جارفي Marcus Garvey قد أضفى روحاً جديدة على حركة الوحدة الأفريقية من خلال رفعه لشعار "أفريقيا للأفريقيين".[10]

ومن الملاحظ أن مؤتمر الوحدة الأفريقية الخامس الذي انعقد في مدينة مانشستر البريطانية عام 1945 كان بمثابة تسليم الراية إلى زعماء حركات التحرر الوطني في أفريقيا، الذين حملوا على كاهلهم مهمة تحرير القارة من الاستعمار وتحقيق التنمية لشعوبها.[11]

وتجدر الإشارة إلى أنه وباستثناء دول قليلة، مثل مصر وأثيوبيا وليبيريا، تم تقسيم القارة الأفريقية إلى مناطق نفوذ بين القوى الاستعمارية الأوربية بمقتضى مؤتمر برلين عامي 1884 و1885، ولم تستطع هذه المستعمرات الأفريقية الحصول على استقلالها إلا في ستينيات القرن الماضي.[12] وقد سيطرت فكرة الوحدة الأفريقية على الخطاب السياسي للدول الأفريقية المستقلة حديثاً. ولعل مراجعة خطب وأحاديث الآباء الأوائل لحركة الوحدة الأفريقية بعد الاستقلال تؤكد صحة ما ذهبنا إليه. بل إن أيديولوجية الوحدة اتخذت طابعاً ثورياً لدى كوامي نكروما وذلك بهدف تحرر القارة ووحدتها بالكامل؛ إذ يقول: «إننا في أفريقيا وفي الجزر المحيطة بها نشكل أفريقيا واحدة. إننا نرفض أي فكرة أو شكل من أشكال التقسيم. فأفريقيا التي تمتد من طنجة أو القاهرة في الشمال وكيب تاون في الجنوب، ومن غضارف في الشرق وحتى جزر كيب فرد في الغرب هي واحدة لا تقبل التجزئة».[13]

ويلاحظ أن نكروما كان يرى من وراء هذا المشروع الوحدوي لأفريقيا تحقيق ثلاثة مقاصد عليا. أولها اقتصادي حيث تم تبني خطة اقتصادية شاملة تساعد على زيادة قدرة وإنجاز الاقتصادات الأفريقية بما يسهم في تعظيم استغلال الموارد الأفريقية لمصلحة الأفارقة أنفسهم. أما المقصد الثاني فإنه يشير إلى تبني استراتيجية دفاعية وعسكرية موحدة بحيث تستطيع الدول الأفريقية حماية سيادتها واستقلالها في مواجهة الأطماع الاستعمارية والإمبريالية. ويرتبط المقصد الثالث بانتهاج سياسة خارجية ودبلوماسية واحدة وذلك بهدف الدفاع عن استقلال أفريقيا السياسي والاقتصادي.[14]

لقد كانت غانا أول دولة أفريقية جنوب الصحراء تحصل على استقلالها عام 1957. ولم يخفِ نكروما قط رغبته الجامحة في تحقيق الوحدة السياسية الكاملة لأفريقيا. وحينما رفضت غينيا كوناكري بزعامة أحمد سيكوتوري في سبتمبر 1958 الاستمرار في إطار الرابطة الفرنسية لصالح إعلان استقلالها كان نكروما أول من اعترف بها كدولة مستقلة. وفي عام 1959 تم إعلان اتحاد غانا وغينيا كمقدمة لتشكيل الولايات المتحدة الأفريقية. وقد انضمت مالي بعد ذلك لهذا الاتحاد، وان كان لفترة وجيزة. ولعل القاسم المشترك الذي جمع بين هذه الدول الثلاث، رغم اختلاف خبراتها الاستعمارية، هو إيمانها الذي لا يتزعزع بأيديولوجية الوحدة الأفريقية.[15]

ومع ذلك سرعان ما انقسمت حركة الوحدة الأفريقية إلى اتجاهين متباينين:[16] أولهما تيار تقدمي أطلق عليه مجموعة الدار البيضاء، وتألفت من غانا وغينيا والمغرب والجزائر ومالي ومصر. ونادت هذه المجموعة بضرورة تحقيق الوحدة السياسية أولاً كمقدمة لتحقيق التكامل الاقتصادي في أفريقيا. أما الثاني فهو تيار محافظ أطلق عليه مجموعة منروفيا، وتألفت من جميع الدول الناطقة بالإنجليزية المستقلة آنذاك، وجميع الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية، حيث طالبت بتبني الاقتراب التدريجي في تحقيق الوحدة الأفريقية.

وعلى الرغم من الانقسام الشديد بين هذين الاتجاهين في تحقيق الوحدة الأفريقية: الرؤية الفيدرالية التي تطالب بإنشاء الولايات المتحدة الأفريقية، والرؤية التدريجية التي تطالب بتحقيق التكامل الاقتصادي أولاً، فإن

المفاوضات بينهما أدت إلى حل وسط بالإعلان عن قيام منظمة الوحدة الأفريقية في 25 أيار/ مايو 1963.

ثانياً: العوامل المتعلقة بأداء منظمة الوحدة الأفريقية

على الرغم من أن منظمة الوحدة الأفريقية قد حققت أحد أبرز أهدافها المتمثل في التحرر من الاستعمار، فإن بعض النقاد نظروا إليها باعتبارها مجرد نادٍ للحكومات والطغاة الذين استغلوا مبدأ السيادة الوطنية وعدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء لتكريس حكم الاستبداد في بلدانهم.[17]

وقد برز عجز المنظمة واضحاً في مواجهة واحتواء بعض الصراعات الأفريقية العنيفة في التسعينيات؛ مثل المذابح الجماعية في روانـدا عـام 1994، وانهيار الدولة الصومالية، والحرب الأرترية-الأثيوبية. وعليه، فقد بات واضحاً أنه بعد مرور أربعين عاماً من إنشائها لم تعد منظمة الوحدة الأفريقية قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها. ولم يعد بمقدور ميثاق المنظمة كذلك مواجهة المشكلات الاقتصادية والأمنية الملحة التي تواجه أفريقيا. وربما مثَّل ذلك أحد الدوافع الكبرى التي تقف وراء عملية التحول من المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي.

ويرى ريتشارد فريدلاند Fredland Richard أن هناك عدة عوامل أسهمت في تقويض فاعلية منظمة الوحدة الأفريقية، وهي:[18] مسألة السيادة الوطنية للدول الأعضاء، والانقسامات الأيديولوجية بين الأفارقة،

والمصالح الإمبريالية في أفريقيا، والفشل إزاء قضايا الجنوب الأفريقي، والحرب الأهلية في نيجيريا، والانقسام بين العرب والأفارقة، بالإضافة إلى وجود الأمانة العامة للمنظمة في أثيوبيا (بلد المقر).

ثالثاً: تحديات العولمة والأمن والحكم الرشيد

بحلول أوائل التسعينيات من القرن الماضي، عندما وضعت الحرب الباردة أوزارها وتسارعت خطى العولمة، أدركت الدول الأفريقية أن الضعف المؤسسي لمنظمتهم القارية قد حال دون تمكنها من الاستجابة الفعالة للمواقف الصراعية الدامية التي شهدتها أفريقيا. وفي الوقت ذاته فقد بات من الواضح أن الأمم المتحدة والدول الغربية لم تعد تبدي استعداداً كافياً للتعامل مع المشكلات الأفريقية. ولعل ذلك يفسر إصدار منظمة الوحدة الأفريقية عام 1990 بياناً حول: «الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا والتغيرات الجوهرية التي يشهدها العالم».[19] وقد دفع ذلك بالقادة الأفارقة إلى محاولة إصلاح النظام الأمني الأفريقي من خلال إنشاء آلية فض المنازعات وإدارتها ومنعها بمقتضى إعلان القاهرة عام 1993.

وقد عزا بعض الدارسين، مثل برهان غليون، الفكرة المحورية التي تقف وراء تشكيل الاتحاد الأفريقي، إلى الرغبة في الارتقاء بالنظام الأفريقي الذي تمثله منظمة الوحدة الأفريقية ليكون أكثر فاعلية لمواجهة التطورات الدولية والتي لم يعد فيها مكان للكيانات الصغيرة. وقد تأثرت هذه الفكرة بالنموذج الناجح للاتحاد الأوربي.[20]

وقد كانت هناك حاجة ماسة لفسح المجال أمام المشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن ضرورة تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ الحكم الرشيد.

رابعاً: الدور الليبي

إذا كانت رؤية بعض القادة الأفارقة مثل ثابو مبيكي Thabo Mbeki وأولسيجون أوباسنجو Olusegun Obasanjo الخاصة بتطوير منظمة الوحدة الأفريقية قد مثلت نقطة انطلاق مهمة في مسيرة إنشاء الاتحاد الأفريقي، فإن الطرح الليبي الخاص بالولايات المتحدة الأفريقية قد عجل بالوصول إلى حل توفيقي يتمثل في التخلص من منظمة الوحدة الأفريقية لمصلحة إقامة الاتحاد الأفريقي بشكله الحالي.[21] ويلاحظ أن السياسة الليبية تجاه أفريقيا قد شهدت تحولاً فارقاً خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي حيث بذل العقيد معمر القذافي كل جهده لصياغة معالم دور قيادي جديد له يبرزه باعتباره القائد الموحد لأفريقيا. ومما استخدمه في ذلك لغة الخطاب الديني لتحقيق هذا الهدف. ففي عام 1997 قام بزيارة كل من نيامي (بالنيجر) وكانو (في نيجيريا) حيث أمَّ جموع المصلين بعد أن ألقى فيهم خطبة الجمعة، وهو المشهد الذي تكرر في زيارته عام 1998 للعاصمة التشادية نجامينيا، ثم بعد ذلك في تنبكتو ونواكشوط.

وفي عام 1998 استضاف القذافي تجمع دول الساحل والصحراء في طرابلس حيث تم التوقيع على الوثيقة المؤسسة لهذا التجمع الإقليمي الذي

ضم في ذلك الوقت ست دول هي ليبيا والسودان والنيجر ومالي وبوركينافاسو وتشاد. واستمراراً لهذا التوجه أصبح القذافي أول زعيم أفريقي يطرح فكرة إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية بشكل جذري، وهي الفكرة التي تمخض عنها الاتحاد الأفريقي، ولعل ذلك ما دفع البعض إلى وصفه بأنه الأب المؤسس للاتحاد الأفريقي.[22]

ويميل بعض الكتاب إلى القول بأن القذافي تحول إلى أفريقيا بعد تراجع شعبيته في العالم العربي وتزايد الضغوط الغربية عليه. ففي عام 1998 أعلن القذافي بأن القومية العربية ما هي إلا سراب غير حقيقي، كما أنه قام بإلغاء وزارة شؤون الوحدة العربية. ومن ثم فقد نظر إلى أفريقيا باعتبارها الحليف الاستراتيجي الأفضل لبلاده.[23] وقد استضاف قمة طارئة لرؤساء الدول والحكومات الأفريقية في الفترة 6-9 أيلول/ سبتمبر 1999، انعقدت في مدينة سرت، حيث عرض فيها رؤيته لولايات متحدة أفريقية تتلاشى فيها الحدود وتحكمها حكومة واحدة. واعترافاً منهم بهذا الدور القيادي للقذافي وجه القادة الأفارقة في قمة الدول الأفريقية عام 2001 الشكر والامتنان «للأخ معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم على دوره وجهوده باعتباره ابناً لأفريقيا».[24]

ورغم اقتناع أصحاب الاتجاه التدرجي في حركة الوحدة الأفريقية بأن منظمة الوحدة الأفريقية بحلول عام 1980 قد تمكنت من أداء الدور المنوط بها، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا التحرر الوطني الأفريقي أو التكامل الإقليمي

الأفريقي، وكذلك في بلورة موقف أفريقي موحد في المحافل الدولية، فإن أصوات دعاة إصلاح هذه المنظمة وتطويرها قد ارتفعت مطالبة بتقويم الأداء والتفكير في مستقبل المنظمة.[25] وإذا كان العالم بأسره قد أصابه التغير والتبدل بعد انتهاء الحرب الباردة، فإن أفريقيا ومنظمتها القارية ظلت على حالها، ولذلك خلص معظم الكتاب والمحللين الأفارقة في الذكرى الثلاثين لإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية إلى القول بأن هذه المنظمة لن تقوى على مواجهة تحديات المستقبل ما لم تخضع لعملية إصلاح وإعادة تنظيم جوهري. وقد استقر الرأي على ضرورة مراجعة ميثاق المنظمة، ولاسيما فيما يتعلق بمبادئ السيادة وعدم التدخل.[26]

ويمكن تحديد عام 1979 باعتباره البداية الحقيقية التي أفضت إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي، حيث وافقت القمة الأفريقية في ذلك العام على تشكيل لجنة لمراجعة ميثاق المنظمة، من أجل زيادة فاعليتها في مواجهة تحديات عالم متغير.[27] وعلى الرغم من عدم تمكن هذه اللجنة من صياغة أي تعديلات، فإن ذلك أفضى إلى أمور ثلاثة مهمة، أولها: إدخال تعديلات على الميثاق من خلال بعض قرارات القمة الأفريقية، مثل إعلان القاهرة الخاص بإنشاء آلية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. وثانياً: وجود إدراك متزايد بمدى إلحاح وضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتفعيل المنظمة ورفع كفاءتها. وثالثاً: الحاجة إلى دمج الأنشطة السياسية للمنظمة مع القضايا الاقتصادية والتنموية المنصوص عليها في اتفاقية أبوجا عام 1980. وقد ازدادت هذه الحاجة إلحاحاً مع انعقاد قمة أبوجا عام 1991 والتي أسفرت عن إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

تمثلت المحطة الثانية على طريق إنشاء الاتحاد الأفريقي في قمة الجزائر الأفريقية في الفترة 12- 14 تموز/ يوليو 1999، حيث اتفق القادة الأفارقة على قبول دعوة العقيد معمر القذافي لعقد قمة استثنائية للبحث في سبل تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية. وانعقدت بالفعل قمة سرت، وصدر في ختامها في 9 أيلول/ سبتمبر 1999 ما سمي بـ "إعلان سرت" والذي نص على إنشاء الاتحاد الأفريقي، بالاستفادة من التجارب الأفريقية السابقة عليه.[28]

وبناء على ما سبق، قامت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بإعداد الصياغة الأولية لمشروع القانون التأسيسي للاتحاد الجديد. وبعد دراسته وإعداد صياغته النهائية من قبل لجنة من الخبراء القانونيين وافقت عليه القمة الأفريقية المنعقدة في لومي عاصمة توجو في 11 تموز/ يوليو 2000 بعد أن وقعت عليه آنذاك 27 دولة أفريقية وقد اكتملت ملامح المحطة الثالثة لمسيرة الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الأفريقي الاستثنائي المنعقد في سرت يومي 1-2 آذار/ مارس 2001 حيث تم الإعلان عن قيام الاتحاد الأفريقي رسمياً.[29] وطبقاً لنص القانون التأسيسي المنشئ للاتحاد الأفريقي، فقد دخل هذا الاتحاد حيز التنفيذ بعد أن صادق عليه ثُلُثا الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية؛ أي 36 من إجمالي 53 عضواً.[30]

وقد أصدرت قمة لوساكا الأفريقية خلال الفترة 9-11 تموز/ يوليو 2001 قراراً بإنشاء اللجنة الوزارية للاتحاد الأفريقي وتخصيص يوم 2 آذار/ مارس من كل عام كي يكون مناسبة أفريقية للاحتفال بعيد إنشاء هذا

الاتحاد. وفي قمة ديربان التي انعقدت يومي 9-10 تموز/ يوليو 2002، وهي القمة الأولى للاتحاد الأفريقي، تم الانتقال رسمياً وفعلياً من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

طبيعة الاتحاد الأفريقي وبنيته المؤسسية

أولاً: أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي

من المتعارف عليه في فقه المنظمات الدولية أن أي منظمة دولية تسعى لتحقيق جملة من المقاصد والأهداف العامة، لخصها البعض في أمرين اثنين: أولهما تحقيق الأمن وما يتطلبه ذلك من تسوية سلمية للمنازعات، وثانيهما تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عموماً. ولم يكن الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي بعيداً عن هذا الاتجاه العام؛ إذ إنه بموجب المادة الثالثة من هذا القانون التأسيسي تتمثل أهداف الاتحاد فيما يأتي:[31]

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان والشعوب الأفريقية.
- الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.
- التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها.

- تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.
- تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.
- تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب طبقاً للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان والشعوب.
- تهيئة الظروف اللازمة التي تمكّن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات الدولية.
- تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك تكامل الاقتصادات الأفريقية.
- تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الأفريقية.
- تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.
- التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كافة المجالات وخاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.

- العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة.

ويميز هذه القائمة من الأهداف أنها أكثر شمولاً واتساعاً مقارنة بما كان عليه الحال مع منظمة الوحدة الأفريقية. فقد أكد الاتحاد الأفريقي على أهمية المشاركة الشعبية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد بالإضافة إلى حقوق الإنسان والشعوب.[32] كما يلاحظ أيضاً أن أهداف الاتحاد استبعدت بعض أهداف منظمة الوحدة الأفريقية مثل الهدف الخاص بالقضاء على كافة أشكال الاستعمار في أفريقيا. ومع ذلك، فإن القانون التأسيسي للاتحاد قد أقر مجموعة جديدة من الأهداف؛ مثل ضرورة التعجيل بتكامل القارة سياسياً واقتصادياً، وتعزيز التنمية المستدامة، وتشجيع البحث في مجال العلم والتكنولوجيا.

أما المبادئ التي قام عليها الاتحاد الأفريقي فإنها في مجملها لا تختلف عما هو مستقر في تجارب التنظيم الدولي ذات العلاقة. وطبقاً للمادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، فإن هذا الاتحاد يعمل وفقاً للمبادئ الآتية:

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.
- مشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد.
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية.

- تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.
- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
- عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.
- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.
- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وحقها في العيش في سلام وأمن.
- حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.
- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد.
- تعزيز المساواة بين الجنسين.
- احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.
- تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.
- احترام قدسية الحياة البشرية، وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.
- إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

وعلى الرغم من أن هذه المادة قد أعادت التوكيد على بعض المبادئ التي وردت في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية؛ مثل مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في إطار التفاعلات الدولية الأفريقية، فإن هذا القانون التأسيسي لم يمنع الاتحاد باعتباره مؤسسة معنية باستتباب الأمن والسلام والاستقرار في القارة من التدخل في الصراعات الداخلية.[33]

وعليه، فإن الاتحاد الأفريقي قد أقر جملة من المبادئ الجديدة التي لم يألفها فقه العلاقات الدولية الأفريقية من قبل؛ ومن ذلك -على سبيل المثال لا الحصر- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو وذلك في حالة ارتكاب جرائم حرب أو إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية، وكذلك حق الدول الأعضاء في طلب التدخل لإعادة إحلال الأمن والسلام داخل دولة عضو. ولعل القراءة الفاحصة لمبادئ وأهداف الاتحاد الأفريقي تفصح عن طبيعة عمله وسياساته.[34] إن التوكيد على مبادئ الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان ومشاركة الشعوب الأفريقية في أنشطة الاتحاد، بالإضافة إلى رفض وإدانة التغييرات غير الدستورية للحكومات الأفريقية وعدم الاعتراف بها، بات يشير إلى وضع أسس جديدة حاكمة لحركة الوحدة الأفريقية في صياغتها المؤسسية الجديدة.

ثانياً: الإطار المؤسسي للاتحاد الأفريقي

إن أجهزة الاتحاد ومؤسساته قد تم تحديدها وتوصيفها في المواد من (5) إلى (22) من القانون التأسيسي. ففي المادة (5) فقرة (1) نص واضح على أن أجهزة

الاتحاد تتألف من مؤتمر الاتحاد، والمجلس التنفيذي، وبرلمان عموم أفريقيا، ومحكمة العدل، والمفوضية، ولجنة الممثلين الدائمين، واللجان الفنية المتخصصة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والمؤسسات المالية. كما أن الباب ظل مفتوحاً أمام مؤتمر الاتحاد لتأسيس أي أجهزة أخرى يراها ضرورية.[35]

ويرى بعض الباحثين أن القانون التأسيسي للاتحاد قد تأثر تأثراً واضحاً بميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من حيث تشكيلة بعض الأجهزة ولاسيما الرئيسية منها، مثل المؤتمر والمجلس التنفيذي،[36] وهو ما سنوضحه على النحو التالي:

1. مؤتمر الاتحاد:

يمثل المؤتمر أو الجمعية العامة الجهاز الأعلى للاتحاد. وهو يتألف من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول الدبلوماسية. ويجتمع المؤتمر مرة في السنة على الأقل في دورة عادية. ويمكن أن يكون الاجتماع غير دوري إذا طلبت أي دولة ذلك وبموافقة ثلثي الدول الأعضاء. وهو ما جرى عليه العمل في منظمة الوحدة الأفريقية. على أن مؤتمر الاتحاد الأفريقي قد أنيطت به مهام ووظائف أخرى مثل تعيين أو عزل قضاة محكمة العدل. ومن خلال نظام تصويت ديمقراطي، حيث يكون لكل دولة عضو صوت واحد. ويقوم المؤتمر بتحديد السياسات المشتركة للاتحاد. كما أنه يمتلك الحق في إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى.

2. المجلس التنفيذي

يتألف هذا الجهاز من وزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين أو سلطات تعينها حكومات الدول الأعضاء. وتحدد المادة (13) من القانون التأسيسي مهام المجلس والتي تتمثل في تنسيق السياسات ومتابعة تنفيذها في مختلف مجالات العمل الأفريقي المشترك، ولاسيما: التجارة الخارجية، والطاقة والصناعة والموارد المعدنية، والغذاء والزراعة والثروة الحيوانية، والموارد المائية، والبيئة، والنقل والمواصلات، والعلم والتكنولوجيا، والصحة، وتنمية الموارد البشرية.

وعليه، فإن المجلس التنفيذي يعد بمثابة الجهاز الرئيسي المكلَّف مهام تنفيذ السياسات العامة للاتحاد. وهو يجتمع مرتين في العام على الأقل في دورتين عاديتين، ويجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء.

3. مفوضية الاتحاد

وهي بمثابة الجهاز الإداري للاتحاد ومقرها أديس أبابا. ويحدد المؤتمر هيكل المفوضية ومهامها ونظمها وتقوم المفوضية بإدارة وتنسيق أولويات مهام الاتحاد. وتتألف المفوضية من 8 إدارات أساسية هي: إدارة السلم والأمن، والإدارة السياسية، وإدارة البنية الأساسية والطاقة، وإدارة الشؤون الاجتماعية، وإدارة الموارد البشرية والعلوم والتكنولوجيا، وإدارة الصناعة والتجارة، وإدارة الاقتصاد الريفي والزراعة، وإدارة الشؤون الاقتصادية.

وقد تم الاتفاق مبدئياً في قمة أديس أبابا عام 2009 على تحويل المفوضية إلى سلطة للاتحاد الأفريقي.[37] وقد طُلب من المجلس التنفيذي مناقشة المقترحات المقدمة من المفوضية بخصوص وظائف السلطة الجديدة وحجمها والجوانب المالية. ولا يخفى أن هناك توجهاً تتزعمه ليبيا يدعو إلى زيادة اختصاصات المفوضية وتحويلها إلى سلطة حقيقية، يكون على قمتها الإدارية رئيس أعلى مفوض للسياسة الخارجية والدفاعية الأفريقية.[38] على أن عملية التحول تلك لاتزال تعترضها عقبات جمة نظراً لعدم رغبة بعض الدول الأفريقية في التنازل عن جزء من سيادتها لهذه السلطة.

4. لجنة الممثلين الدائمين

نظراً لكثرة الأعباء الملقاة على عاتق وزراء الخارجية فقد أشارت المادة 21 من القانون التأسيسي إلى إسناد اختصاصات التحضير والإعداد للجنة الممثلين الدائمين، والتي تتألف من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء. ويرى بعض الكتّاب أن هذه اللجنة «لا لزوم لها، ولا يوجد ما يماثلها في العمل الدولي، على اعتبار أن الاختصاصات الممنوحة لها، كالتحضير مثلاً لأعمال المجلس التنفيذي، إنما تندرج أصلاً ووفقاً للقواعد العامة في قانون المنظمات الدولية، ضمن اختصاصات الأمانة أو السكرتارية الدائمة».[39]

5. برلمان عموم أفريقيا (الجهاز التشريعي)

ظهر هذا الإطار المؤسسي التشريعي للاتحاد الأفريقي عام 2004 وذلك بهدف ضمان مشاركة كاملة للشعوب الأفريقية في تنمية القارة وتكاملها

اقتصادياً. فقد تم التأكيد صراحة على الطبيعة التمثيلية لهذا البرلمان حيث إنه: «يمثل كافة الشعوب الأفريقية».[40] ويتكون البرلمان في المرحلة الانتقالية من ممثلي الدول الأعضاء، حيث تعطى كل دولة تمثيلاً متساوياً (5 أعضاء) بشرط أن تكون بينهم امرأة واحدة. ومن المأمول أن يتحول نظام التمثيل المتساوي إلى التمثيل النسبي حيث تحصل كل دولة على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكانها، وذلك كما هو عليه الحال في البرلمان الأوربي.[41] ويتخذ البرلمان الأفريقي من مدينة ميدراند في جنوب أفريقيا مقراً له.

وتتمثل أهم أهداف برلمان عموم أفريقيا في: تسهيل التنفيذ الفعال لسياسات وأهداف العمل الأفريقي المشترك التي يرنو إليها الاتحاد الأفريقي، وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا، وتشجيع الحكم الرشيد والشفافية والمساءلة في الدول الأعضاء، وتعريف الشعوب الأفريقية بالأهداف والسياسات الرامية إلى إدماج القارة الأفريقية في إطار إنشاء الاتحاد الأفريقي، وتعزيز السلام والأمن والاستقرار، والمساهمة في تحقيق مستقبل أكثر ازدهاراً للشعوب الأفريقية عن طريق تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات والانتعاش الاقتصادي، وتسهيل التعاون والتنمية في أفريقيا، والتضامن القاري لتعزيز وبناء الشعور بالمصير المشترك بين شعوب أفريقيا، وتسهيل التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمحافل البرلمانية الممثلة لهم.[42]

ويختص البرلمان بتقديم الرأي والمشورة في أي موضوع يخص العمل الأفريقي المشترك. وهو يتألف من عشر لجان تركز على موضوعات

الاقتصادات الريفية والبيئية والموارد والنقود والتمويل والتجارة والجمارك والمهاجرين والتعاون والصراع والنقل والصناعة والطاقة والعلم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والتعليم والثقافة والنوع والأسرة والشبيبة والعدل وحقوق الإنسان.

6. محكمة العدل (الجهاز القضائي)

نصت المادة 18 من القانون التأسيسي للاتحاد على إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد، على أن يتم لاحقاً – ومن خلال بروتوكول خاص – وضع نظامها الأساسي الذي يتكفل بتحديد طريقة تشكيلها وبيان اختصاصاتها وآلية العمل في إطارها. وكان من المتوقع أن يستفاد بالخبرات الدولية المتراكمة في هذا الخصوص، وفي مقدمتها تجربتا محكمة العدل الدولية ومحكمة العدل الأوربية. وقد تم الموافقة على البروتوكول المنشئ لهذه المحكمة في قمة مابوتو عاصمة موزمبيق في تموز/ يوليو 2003.

ومن المعلوم أن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب قد أقر تأسيس المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، حيث تم إقرار البروتوكول المنشئ لها في 10 حزيران/ يونيو 1998 بمدينة واغادوجو في بوركينا فاسو ودخل حيز التنفيذ في 25 كانون الثاني/ يناير 2004.[43] وقد بدأت هذه المحكمة أعمالها بعد طول انتظار في أديس أبابا في تشرين

الثاني/ نوفمبر 2006، ولكنها انتقلت إلى مقرها الدائم في أروشا في تنزانيا في آب/ أغسطس 2007 حيث قدمت لها حكومة تنزانيا مقراً مؤقتاً إلى حين بناء هياكلها الدائمة.

وقرر الاتحاد الأفريقي في قمة شرم الشيخ عام 2008 إدماج محكمة العدل الأفريقية في المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بحيث يشكلان معاً محكمة واحدة أطلق عليها اسم "المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان". وطبقاً لنص المادة (7) من بروتوكول شرم الشيخ يتم انتخاب القضاة من قبل المجلس التنفيذي، وتعينهم الجمعية العامة. وتتم عملية الانتخاب عن طريق الاقتراع السري وبأغلبية ثلثي أعضاء الدول التي لديها حق التصويت، ومن بين المرشحين التي تقوم الدول الأعضاء بترشيحهم طبقاً للمادة (6) من النظام الأساسي للمحكمة. ويشترط أن تضمن الجمعية العامة في تشكيل المحكمة تمثيل المناطق والتقاليد القانونية الرئيسية في القارة تمثيلاً عادلاً، بالإضافة إلى مراعاة تمثيل الجنسين.

كما تنص المادة (12) من البروتوكول المشار إليه على ضرورة استقلال القضاة بالكامل وفقاً لقواعد القانون الدولي. وتقوم المحكمة بالتصرف دائماً بنزاهة وعدالة. ولا يجوز أن تخضع المحكمة وقضاتها في أداء الوظائف والواجبات القضائية المنوطة بها لتوجيه أو رقابة من أي شخص أو هيئة.

7. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

لا يعدو هذا الجهاز المؤسسي أن يكون جهازاً استشارياً تابعاً لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات. وهو يفتح أبوابه لكافة التنظيمات الأفريقية؛ مثل تنظيمات المرأة، والشباب، ومنظمات الصحة والبيئة، وذلك بغرض المشاركة بالنقاش والعمل في إطار الاتحاد الأفريقي.[44]

ويتألف هذا المجلس من مئة وخمسين منظمة بواقع ممثلين اثنين لكل دولة من الدول الأعضاء بالإضافة إلى أربع وعشرين منظمة تعمل في أكثر من دولة واحدة، وكذلك عشرون جماعة تمثل الأفارقة في بلاد الشتات. ويشترط أن يكون نصف أعضاء المجلس من النساء والنصف الآخر من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة. وكما هو الحال بالنسبة لبرلمان عموم أفريقيا، فإن هذا المجلس يسعى لجعل الأفارقة بكافة مشاربهم وأوضاعهم جزءاً من بنية القرار في الاتحاد الأفريقي. ويرى الدكتور أحمد الرشيدي أن تبعية هذا المجلس المهم لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات - حيث إن هذا الأخير هو الذي يحدد مهامه وصلاحياته وطريقة تشكيله ونظم العمل فيه - أمر غير مقبول، باعتبار أن هذا المجلس كان ينبغي النظر إليه بوصفه أحد الأجهزة الرئيسية للاتحاد، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الأمم المتحدة.[45]

8. اللجان الفنية المتخصصة

تشمل هذه اللجان المتخصصة التي نصت عليها المادة (14) من القانون التأسيسي للاتحاد: لجنة الاقتصاد الريفي، ولجنة الشؤون النقدية والمالية، ولجنة التجارة والجمارك والهجرة، ولجنة الصناعة، ولجنة النقل والمواصلات، ولجنة الصحة والعمل، ولجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية. وتتكون كل لجنة من الوزراء المعنيين أو كبار المسؤولين المختصين بالقطاعات التي تدخل ضمن نطاق صلاحياتهم. وتتولى كل لجنة مناقشة المشكلات التي تواجه القطاع موضوع اهتمامها، كما تتبنى اقترابات وتوجهات محددة قد تفضي إلى صياغة قرارات وسياسات عملية.

9. المؤسسات المالية

تشمل هذه المؤسسات بنص المادة (19) من القانون التأسيسي: البنك المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي، والبنك الأفريقي للاستثمار. ويتم تحديد اختصاصاتها ونظام العمل بها ببروتوكولات خاصة بكل واحدة منها. ويهدف البنك المركزي الأفريقي إلى تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء، ويؤمَّل بمرور الوقت أن ينجح هذا البنك في التوصل إلى عملة موحدة.

ويلاحظ أن النص على إنشاء هذه المؤسسات المالية، بالإضافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إنما يوضح بما لا يدع مجالاً للشك اهتمام واضعي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بالدور الذي يمكن أن

تضطلع به هذه المؤسسات في تحقيق خطط التنمية الأفريقية المشتركة، وهو اتجاه يستحق الإشارة إليه لأنه يخدم عملية إلغاء الحواجز أمام حركة انتقال الأفراد والبضائع بين الدول الأفريقية.

10. مجلس السلم والأمن

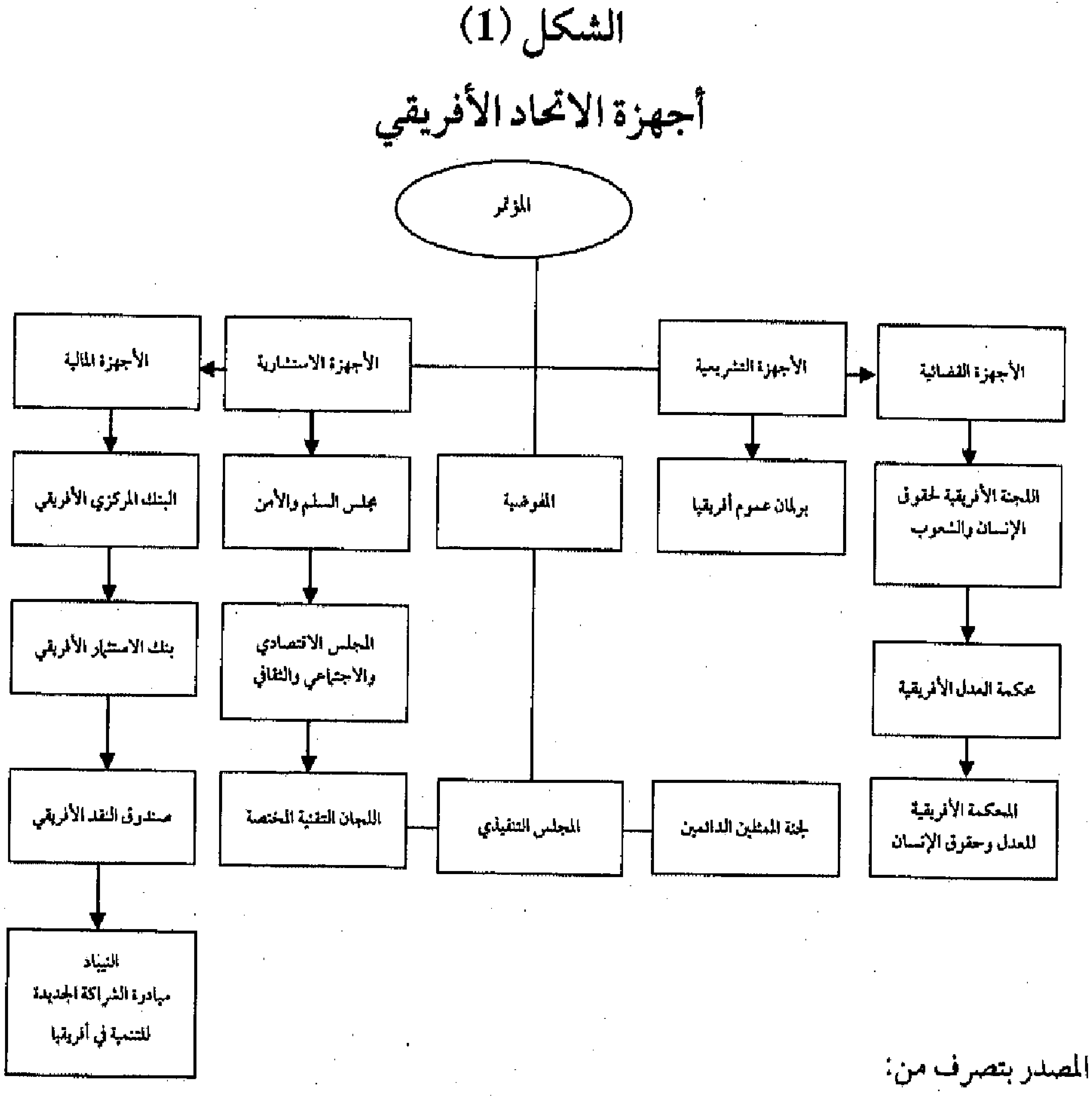
يمكن القول بأن إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي يمثل إضافة نوعية مهمة وفارقة للبنية المؤسسية للاتحاد الأفريقي، كما أنه يمثل في الوقت نفسه تطوراً طبيعياً ومنطقياً للجهود السابقة التي اتخذتها الجماعة الأفريقية من أجل خلق آليات فعالة لحماية السلام والأمن في أفريقيا، بما يعنيه ذلك من ضرورة التسوية السلمية للنزاعات ومعالجة أسبابها قبل وقوعها.[46] ويهدف هذا الجهاز إلى تجنب الصراعات وإدارتها وتسويتها. ويقوم المجلس بمهامه بالتنسيق مع المفوضية؛ وذلك من أجل تفويض بعثات حفظ السلام الأفريقية أو إصدار توصيات بالتدخل في دولة عضو إذا شهدت أوضاعاً طارئة مثل جرائم الحرب والتطهير العرقي وجرائم ضد الإنسانية. كما أن للمجلس أن يوصي بفرض عقوبات في حالة حدوث تغيرات غير دستورية في الحكومات الأفريقية كحالات الانقلابات العسكرية. ويخوَّل المجلس كذلك مهام متابعة حالة حقوق الإنسان والحكم الرشيد في أفريقيا.[47]

ويتألف المجلس، وفقاً لنص المادة (5) من البروتوكول المنشئ له، من 15 عضواً يتم انتخابهم على قدم المساواة، وذلك على النحو التالي: 10 أعضاء يتم انتخابهم لمدة عشر سنوات، في حين يُنتخَب الأعضاء الخمسة الباقون لمدة ثلاث

سنوات. وفي كلتا الحالتين، تراعى قواعد التمثيل الإقليمي المناسب والتداول. وتكون رئاسة المجلس بالتناوب مرة كل شهر، بحسب الترتيب الهجائي للأسماء. وقد تناولت المادة نفسها في فقرتها رقم (2) المعايير التي يتم على أساسها اختيار أعضاء المجلس الخمسة عشر، ومن بينها: الالتزام بمبادئ الاتحاد الأفريقي، ومدى المساهمة في الجهود المبذولة للمحافظة على السلم والأمن الأفريقيين، ومدى القدرة على تحمل التزامات العضوية والوفاء بها، والمساهمة المالية في ميزانية الاتحاد، واحترام الدستور والقانون وحقوق الإنسان.

الشكل (1)

أجهزة الاتحاد الأفريقي



المصدر بتصرف من:

Diedre L. Badejo, *The African Union* (New York: Chelsea House Books, 2008), 40.

ثالثاً: الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا

تظهر قراءة القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إيمانه بأهمية التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة وبضرورة التنسيق معها ودعم سياساتها، وينطبق ذلك على التجمعات القائمة حالياً أو ما ينشأ عنها في المستقبل.[48] وثمة التزام من جانب مفوضية الاتحاد بضرورة التشاور مع هذه التجمعات بهدف صياغة وتنفيذ كافة برامج الاتحاد.[49]

ومن المعلوم أن أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1994 انطوت على ضرورة تعزيز التجمعات الإقليمية من أجل الوصول إلى عملة أفريقية موحدة واتحاد اقتصادي ونقدي وبنك مركزي أفريقي بحلول عام 2028. وعوضاً عن بدء هذه المسيرة الاندماجية من نقطة الصفر فقد اعتبرت الجماعة الاقتصادية الأفريقية هذه التجمعات الإقليمية بمثابة ركائز أساسية يمكن البناء عليها. وفي نهاية المطاف يتم إدماج هذه التنظيمات الإقليمية أو احتواؤها في إطار الجماعة الاقتصادية. ولا شك أن تلك عملية بالغة التعقيد لتحقيق التكامل الاقتصادي.[50]

وقد تبنى الاتحاد الأفريقي في عامي 2007 و2008 بروتوكولين على جانب كبير من الأهمية؛ أولهما البروتوكول الخاص بالعلاقات بين الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، والثاني هو البروتوكول الخاص بنظام محكمة العدل وحقوق الإنسان الأفريقية. ويسعى الأول للتعامل مع المشكلات المعقدة المرتبطة بالتكامل الاقتصادي الأفريقي والتي تتجسد في

تعدد التنظيمات الاقتصادية الإقليمية وتداخل عضوية الدول فيها بما يعني تعدد الالتزامات، بالإضافة إلى عدم وجود مبادئ واضحة للتنسيق بين هذه التجمعات الإقليمية. ومن المتوقع أن يكون إقرار نظام المحكمة الأفريقية للعدل وحقوق الإنسان مقدمة لكي تشمل ولايتها النصوص المتضمنة في الاتفاقية المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية.[51]

ويرى ريتشارد أوبونج Richard Oppong أن طبيعة التعقيد والتشابك التي تتسم بها العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا إنما تعزى إلى عاملين أساسين: أولهما يتمثل في عدم الاعتداد بالجوانب القانونية للتكامل الاقتصادي وعدم أخذها على محمل الجد من قبل التجمعات الإقليمية؛ إذ من الواضح أن الاتفاقات والبروتوكولات التي يتم توقيعها لا تعكس تفكيراً عميقاً حول الأبعاد القانونية التي تنطوي عليها عملية التكامل الاقتصادي، ولعل من المأمول أن تقوم لجنة الاتحاد الأفريقي الخاصة بالقانون الدولي بمراجعة وتحليل هذه الجوانب القانونية للتكامل الاقتصادي الأفريقي. أما العامل الثاني فهو وجود التفاف وتداخل بين هدفي الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي، وهو ما أفضى إلى إنشاء مؤسسات هشة وضعيفة لا تخدم هدف الوحدة والتكامل الاقتصادي في أفريقيا.[52]

وثمة بعض الجوانب المهمة التي ينبغي أخذها في الحسبان لأنها قد تمثل معوقات للتنسيق بين هذه التجمعات الإقليمية من جهة وبينها وبين الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى ومن ذلك:

1. أن هذه التجمعات التي أنشئت أساساً لأغراض اقتصادية قد وسعت ولايتها لتشمل قضايا السياسة والحكم من خلال وضع قواعد وأطر إقليمية لها. وعلى سبيل المثال، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس" قامت بمراجعة الاتفاقية المنشئة لها عام 1993 لتشمل قضايا الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان.[53] وتمتلك العديد من التجمعات آليات لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، وقد اعترف البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي بهذه الآليات الإقليمية.

2. أن التجمعات الإقليمية تعاني مشكلات هيكلية ترتبط بطبيعة اقتصاداتها وضعف معدلات التجارة البينية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وضعف الإرادة السياسية من قبل النخب الحاكمة. وقد دفع ذلك بعض المحللين إلى التشكيك في مدى قدرة هذه التجمعات على تحقيق الأهداف المنوطة بها.

3. أن نظام تداخل العضوية في هذه التجمعات يؤدي إلى صعوبة الوفاء بالتزام الدول الأعضاء المالية تجاه هذه التجمعات، وهو ما يجعل مهمة تحقيق أهداف كل جماعة اقتصادية أمراً صعب المنال. ولعل أحد المظاهر اللافتة في هذا الصدد يتمثل في عدم التصديق على الاتفاقات الموقعة وعدم تنفيذ البرامج؛ وهذا كله يفضي إلى ضعف التأييد والدعم لهذه التجمعات من قبل الدول الأعضاء (انظر الشكل 2).

وعليه، فإن التكامل الاقتصادي والسياسي على المستويين القاري والإقليمي يحتاج إلى عمليات طويلة وشاقة من أجل تنسيق الجهود بين كل من الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية. ومن اللافت أن ذلك التنسيق قد يحتاج في نهاية المطاف إلى إدماج بعض هذه التجمعات وترشيد بعضها الآخر، وهو ما يضفي مزيداً من التعقيد، بل التسييس، على هذه العملية التكاملية الأفريقية.

الجدول (1)

التجمعات الاقتصادية الكبرى في أفريقيا

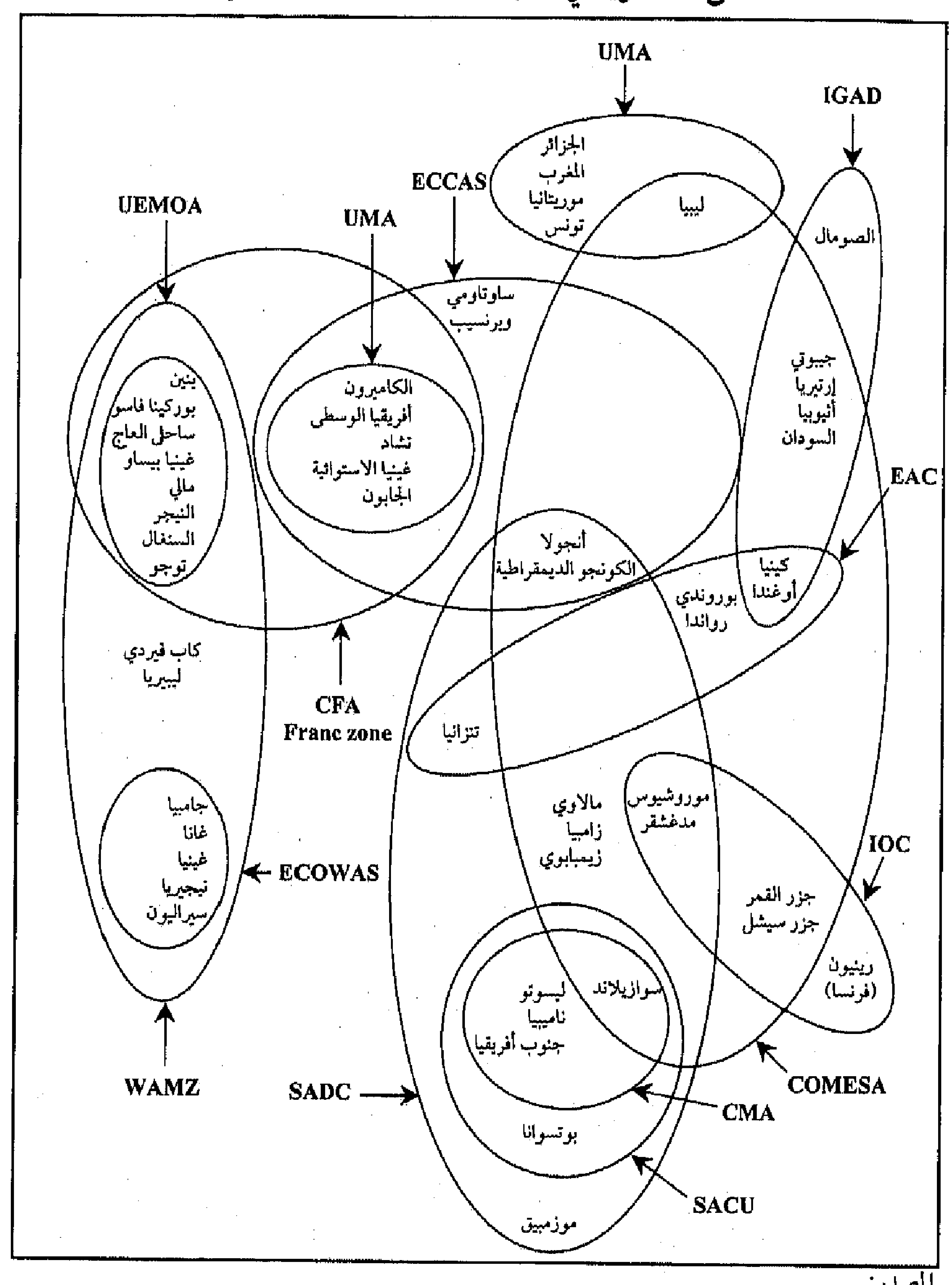
التجمعات الكبرى	النمط	مجالات التعاون والتكامل	تاريخ التأسيس	الدول الأعضاء	الهدف النهائي
اتحاد المغرب العربي (UMA)	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات الاستثمار، الهجرة	17 فبراير 1989	الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس	الوحدة الاقتصادية الكاملة
السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات الاستثمار، الهجرة	8 ديسمبر 1994	أنجولا وبوروندي وجزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، سيشيل، السودان، سوازيلاند، أوغندا، زامبيا، زيمبابوي	السوق المشتركة
تجمع الساحل والصحراء (SEN SAD)	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات الاستثمار، الهجرة	4 فبراير 1998	بنين وبوركينا فاسو وأفريقيا الوسطى، جمهورية تشاد، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إريتريا، جامبيا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال، الصومال، السودان، توجو، تونس	تجارة حرة وتكامل في بعض القطاعات

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات الاستثمار، الهجرة	1 يوليو 2007	أنجولا وبوروندي والكاميرون ووسط جمهورية أفريقيا، تشاد، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الجابون، ساو تومي وبرينسيب، روانـدا	اتحاد اقتصادي كامل
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات الاستثمار، الهجرة	24 يوليو 1993	بنين وبوركينا فاسو والرأس الأخضر وكوت ديفوار، وجامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوجو.	اتحاد اقتصادي كامل
الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات الاستثمار، الهجرة	25 نوفمبر 1996	جيبوتي وإريتريا وأثيوبيا وكينيا، الصومال والسودان وأوغندا.	اتحاد اقتصادي كامل
جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (SADAC)	منطقة تجارة حرة	السلع والخدمات الاستثمار، الهجرة	1 سبتمبر 2000	أنجولا وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو، وليسوتو وملاوي، وموريشيوس، موزامبيق وناميبيا، وسيشيل، وجنوب أفريقيا، وسوازيلاند، تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي	اتحاد اقتصادي كامل
الجماعة النقدية والاقتصادية لوسط أفريقيا (CEMAC)	اتحاد جمركي	السلع والخدمات الاستثمار، الهجرة	24 يونيو 1999	الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، الجابون.	اتحاد اقتصادي كامل
تجمع شرق أفريقيا (EAC)	اتحاد جمركي	السلع والخدمات الاستثمار، الهجرة	7 يوليو 2000	كينيا، تنزانيا، أوغندا، رواندا، بوروندي	اتحاد اقتصادي كامل
الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (SACU)	اتحاد جمركي	السلع والخدمات الاستثمار، الهجرة	15 يوليو 2004	بوتسوانا، ليسوتو، ناميبيا، جنوب أفريقيا، وسوازيلاند.	اتحاد جمركي
الاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا (UEMOA)	اتحاد جمركي	التنسيق بين قوانين التجارة وسياسات الاقتصاد الكلي	10 يناير 1994	بنين، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، غينيا بيساو، مالي، النيجر، السنغال، توجو	اتحاد اقتصادي كامل

المصدر:

United Nations Conference On Trade And Development, "Economic Development in Africa," *Economic Report 2009, Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development* (New York and Geneva: UNCTAD, 2009), http://www.unctad.org/en/docs/aldcafrica2009_en.pdf (Accessed November 6, 2010), p. 10.

الشكل (2)
تداخل العضوية في التجمعات الاقتصادية الأفريقية



المصدر:

United Nations Conference On Trade And Development, Economic Development in Africa, *Economic Report 2009: Strengthening Regional Economic Integration for Africa's Development* (New York and Geneva: UNCTAD, 2009).

ويلاحظ أن جزر القمر هي أيضاً عضو في منطقة الفرنك، كما أن مجموعة شرق أفريقيا، وهي المنظمة الحكومية الإقليمية المؤلفة من كينيا وأوغندا وتنزانيا قد تم توسيعها لتشمل روانـدا وبوروندي بعد توقيعهما معاهدة التجمع في 18 حزيران/ يونيو 2007 وتمتعهما بالعضوية الكاملة في 1 تموز/ يوليو 2007.

الاتحاد الأفريقي والمنظومة الأمنية الجديدة لأفريقيا

وفقاً لتقديرات الاتحاد الأفريقي، فقد شهدت أفريقيا منذ الستينيات من القرن العشرين نحو ثلاثين صراعاً مسلحاً على نطاق واسع، وهو ما أدى إلى إزهاق أرواح نحو عشرة ملايين شخص بالإضافة إلى خسارة تقدر بنحو 250 مليار دولار أمريكي.[54] وربما يطرح ذلك التساؤل حول عجز النظام الأمني القاري في أفريقيا وعدم قدرته على احتواء تلك الصراعات، سواء من خلال منعها أو إدارتها أو تسويتها. وربما يمثل ذلك الدافع الأكبر وراء إقرار واضعي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي سلطات تدخلية أكبر لهذا الاتحاد تفوق تلك التي منحت لمنظمة الوحدة الأفريقية.

وبناء عليه، يمكن القول بأن أفريقيا تشهد تحولات فارقة ومهمة فيما يتعلق بالمفاهيم والقيم والمؤسسات التي تحكم العلاقات البينية الأفريقية. وربما يفضي ذلك التحول التدريجي إلى تغيير نمط التعامل الأفريقي مع تحديات الأمن والسلام والتنمية، وكذلك تغيير نمط التفاعلات الثنائية داخل أفريقيا، بالإضافة إلى التفاعلات الأفريقية مع النظام الدولي.

ويمثل حفظ السلام والأمن والاستقرار جوهر الرؤية التي تبناها الاتحاد الأفريقي، كما أشار إلى ذلك صراحة الزعماء الأفارقة في ديباجة القانون التأسيسي، بأن «ويلات النزاعات في أفريقيا تشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا، وأن هناك حاجة إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ برنامجنا الخاص بالتنمية والتكامل».[55]

ويعرض هذا المحور أبرز ملامح المنظومة الأمنية الجديدة في أفريقيا من خلال مفاهيمها ومعاييرها الجديدة، وكذلك بنيتها المؤسسية وتنفيذها في مجال حفظ السلام والأمن في أفريقيا.

أولاً: ظهور وتطور السياسة الأمنية للاتحاد الأفريقي

من المعلوم أن منظمة الوحدة الأفريقية منذ نشأتها كانت قد أولت التسوية السلمية للمنازعات في أفريقيا اهتماماً خاصاً، ولكنها اقتصرت على تسوية المنازعات الحدودية والاختلافات الأيديولوجية الناجمة عن الحرب الباردة. بيد أن التحول الفارق في تطور الثقافة الأمنية الأفريقية حدث بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وظهور تحديات أمنية جديدة في أفريقيا، وهو الأمر الذي دفع منظمة الوحدة الأفريقية إلى إعادة تقييم دورها لمواجهة تلك التطورات والتحديات.

1. آلية فض المنازعات الأفريقية وتسويتها

نشأت آلية فض المنازعات عام 1993 حينما قرر رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في القمة الأفريقية في القاهرة الإعلان على إنشاء آلية

جديدة لفض المنازعات وإدارتها وتسويتها داخل منظمة الوحدة الأفريقية.[56] وتتمثل الوظائف الأساسية لهذه الآلية في:

- التنبؤ بالصراعات والوقاية منها، وذلك من خلال مراقبة مناطق الصراع المحتملة ومنع نشوبها أو تصاعدها.
- القيام بجهود صنع السلام وحفظه إذا ما اندلعت تلك الصراعات.
- القيام بجهود حفظ السلام في المواقف ما بعد الصراعية.

وكانت وظيفة الإنذار المبكر بمثابة الوظيفة الرئيسية لهذه الآلية. وربما دفع ذلك إلى التفكير في إنشاء شبكة للإنذار المبكر بشأن الصراعات في أفريقيا وذلك في اجتماع الجهاز المركزي لآلية فض المنازعات في 21 شباط/ فبراير 1995. ومع ذلك، فإن هذا التحول في المفهوم والبناء الأمني الأفريقي، والذي جسدته عملية إنشاء الآلية الجديدة، أسفر عن تعامل لم تكن له قيمة تذكر مع التحديات الأمنية التي واجهتها أفريقيا في ذلك الوقت.[57]

وربما يرجع فشل آلية فض المنازعات إلى عدة عوامل؛ لعل من أبرزها: التزام منظمة الوحدة الأفريقية بمبادئ السيادة وعدم التدخل، واحترام الحدود الموروثة، والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء؛ ويعني ذلك أن المنظمة لم تكن مفوَّضة من الناحية القانونية أو الإجرائية للتدخل في الصراعات التي تنشأ داخل الدول الأفريقية أو بينها. ولم يستطع إنشاء آلية فض المنازعات الجديدة تغيير هذه القيم والمعايير الأمنية السائدة في أفريقيا.

2. تبني نظام أمني أفريقي جديد

نظراً لفشل السياسة الأمنية الخاصة بمنظمة الوحدة الأفريقية، قرر الزعماء الأفارقة تبني نظام أمني جديد للعمل من خلال الاتحاد الأفريقي، وقد أسندت إلى الاتحاد الأفريقي مهام ووظائف جديدة، من أبرزها:[58]

- تعزيز الأمن والاستقرار في أفريقيا.
- التنبؤ بالصراعات ومنعها.
- دعم وتنفيذ بناء السلام، والمساعدة في إعمار مرحلة ما بعد الصراعات.
- تنسيق الجهود القارية من أجل منع الإرهاب الدولي ومحاربته.
- تطوير سياسة دفاعية مشتركة يمكن تنفيذها.
- دعم وتشجيع الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد وحكم القانون، من خلال حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحرمة الحياة الإنسانية واحترام القانون الدولي.

ويلاحظ أن هذا التحول نحو النظام الأمني الأفريقي الجديد قد شهد أمرين مهمين: أولهما إقرار حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، حيث نصت المادة 4 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على حق الاتحاد في التدخل في أي دولة عضو في ظل ظروف خطيرة تتمثل في جرائم الحرب،

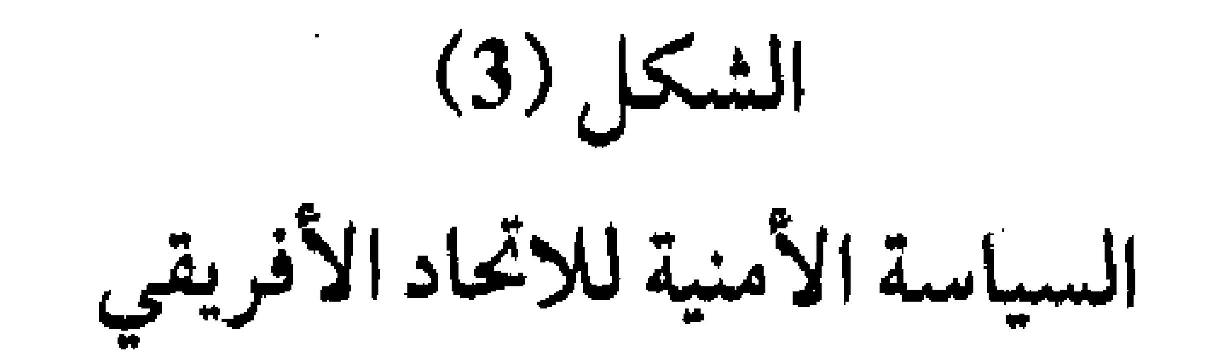
والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية. أما الأمر الثاني فيتمثل في إنشاء آلية مؤسسية جديدة للتعامل مع التحديات الأمنية في أفريقيا، وهي مجلس السلم والأمن الأفريقي. ولم يكن هذا المجلس منصوصاً عليه في القانون التأسيسي للاتحاد، وقد حل مجلس السلم والأمن محل آلية فض وتسوية المنازعات، كما دخل حيز التنفيذ في كانون الأول/ ديسمبر 2003.[59]

3. الالتزامات المعيارية والأخلاقية الجديدة للاتحاد الأفريقي

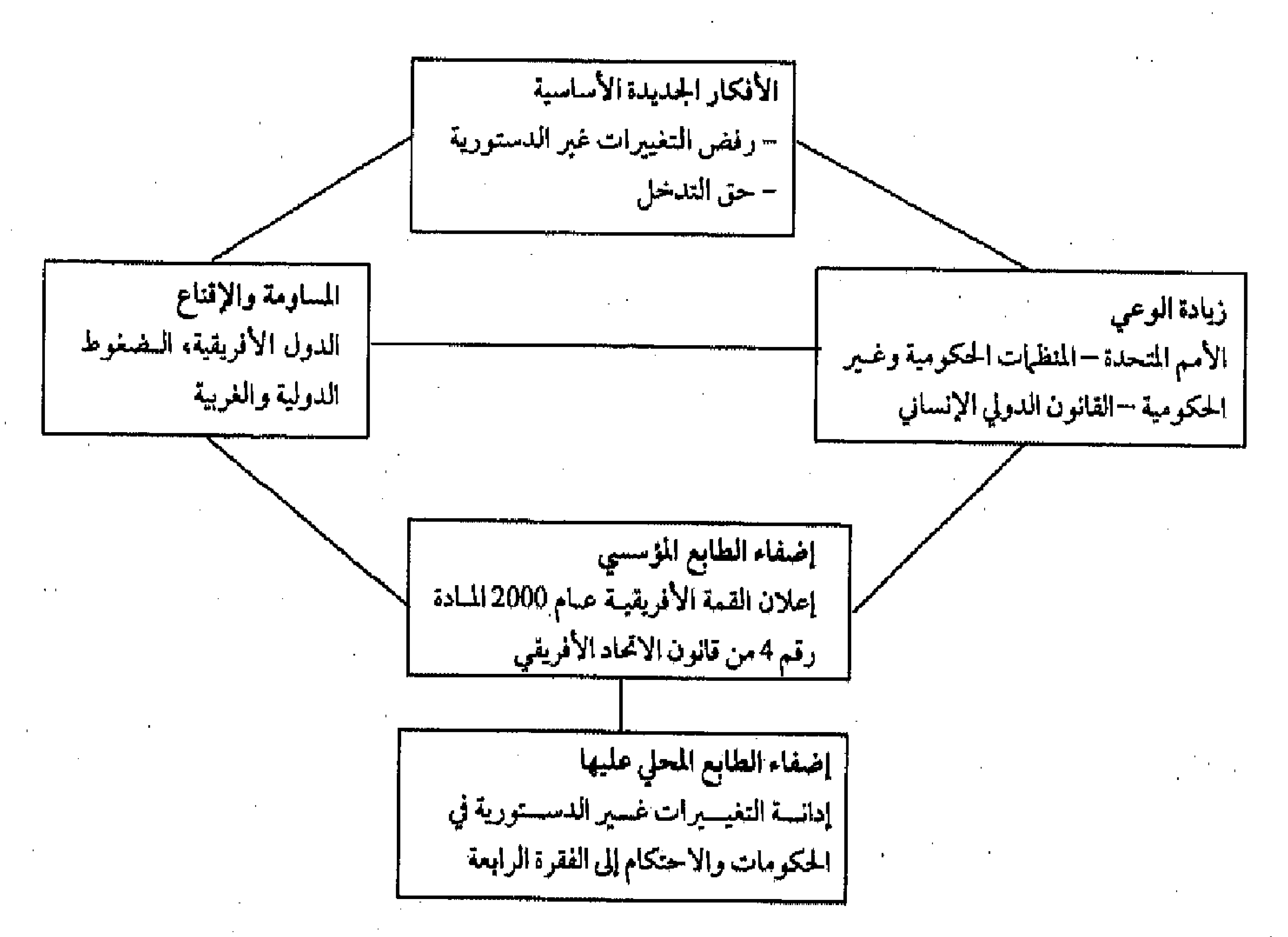
اتسمت الثقافة الأمنية الجديدة للاتحاد الأفريقي بتبني معايير والتزامات ذات طبيعة عامة ودولية وإضفاء الطابع الأفريقي عليها Africanization Norm. وكما لاحظ رايسي وآخرون، فإن عملية إضفاء الطابع المحلي على المعايير الدولية وتنفيذها في الواقع المحلي والإقليمي تتم عبر سلسلة من عمليات التنشئة والتي تتضمن ثلاثة أمور أساسية:[60] درجة عالية وفعالة من التكيف، وزيادة الوعي وإثارة الحوار والإقناع، وإضفاء الطابع المؤسسي بدرجة تجعله مألوفاً. ويمكن تصور هذه العمليات التي تعبر عن ظهور وتطور الثقافة الأمنية للاتحاد الأفريقي من خلال الشكل (3).

في تموز/ يوليو 2000 أقرت الجمعية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية اتجاهاً جديداً في التفاعلات الدولية الأفريقية برفضها التغييرات غير الدستورية في الحكومات الأفريقية، وهو ما يعني ظهور بعد جديد من أبعاد الثقافة الأمنية في أفريقيا. ويكتسب ذلك التطور أهمية كبرى؛ نظراً

لأن الانقلابات العسكرية شكلت أحد أبرز عوامل عدم الاستقرار في أفريقيا خلال مرحلة ما بعد الاستقلال.[61] وقد التزم مجلس السلم والأمن الأفريقي بسياسة إدانة التغييرات غير الدستورية؛ ففي أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في توجو عام 2005 أصر الاتحاد الأفريقي على ضرورة احترام الدستور واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإجراء انتخابات ديمقراطية.



الشكل (3)
السياسة الأمنية للاتحاد الأفريقي



المصدر:

Paul Williams, "From Non-Intervention to Non-Indifference: The Origins and Development of the African Union's Security Culture," *African Affairs* vol. 106, no. 423 (2007): 261 .

ومن جهة أخرى، فقد تم تأسيس مبدأ المسؤولية الأفريقية لحماية السكان. وهو يتسق مع المبدأ الدولي القائل بمسؤولية الحماية Responsibility to Protect. فقد أقر القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بالحق في التدخل في دولة عضو بناء على قرار من الجمعية العامة وفي ظل حالات خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. وفي عام 2003 أقر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي إضافة تعديل على المادة الرابعة من القانون التأسيسي مفاده توسيع استخدام الحق في التدخل في المواقف التي «تطرح تهديداً خطيراً للنظام الشرعي أو لاستعادة السلام والاستقرار في دولة عضو في الاتحاد بناء على توصية من مجلس السلم والأمن». وتشير نصوص الفقرة الرابعة من القانون التأسيسي أيضاً إلى حق الدولة العضو في طلب التدخل من الاتحاد لأجل استعادة السلم والأمن. أضف إلى ذلك، فإن الاتحاد الأفريقي، وخلافاً لخبرة منظمة الوحدة الأفريقية لا يطلب موافقة الدولة على التدخل في شؤونها إذا تعرض سكانها للخطر.

ثانياً: آليات وأطر النظام الأمني الأفريقي

في 28 شباط/ فبراير 2004 أقر الزعماء الأفارقة أثناء قمتهم غير العادية في مدينة سرت الليبية إعلان السياسة الأمنية والدفاعية الأفريقية المشتركة. وقد اشتمل ذلك الإعلان على بيان بأهم التهديدات الأمنية المشتركة التي تواجه أفريقيا والتي لم تعد قاصرة على النزاعات الدولية بل والصراعات والتوترات الداخلية، بالإضافة إلى المواقف المتوترة التي تميز مرحلة ما بعد

الصراعات. غير أن الملاحظ كذلك أن هذا المفهوم الأمني الإنساني الجديد الذي تبناه الاتحاد الأفريقي أضحى يركز على أبعاد جديدة؛ مثل تدهور البيئة والأمراض الخطيرة والاتجار في البشر وعمليات التهريب وتجارة المخدرات وغسل الأموال... إلخ.[62]

وقد أشار الإعلان السابق إلى وجود أطر وآليات متعددة على كلٍّ من الصعيد القاري والإقليمي ودون الإقليمي، وأنها سوف تمثل البنية المؤسسية اللازمة لتنفيذ السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأفريقي. وإذا كانت الجمعية العامة للاتحاد تمثل الجهاز الأعلى الذي يناط به مهمة مواجهة التهديدات الأمنية والدفاعية التي تواجه أفريقيا، كما أن المفوضية باعتبارها الذراع الإدارية للاتحاد المكلفة بمهمة اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الصراعات وتسويتها، فإن السياسة الأمنية الجديدة للاتحاد الأفريقي قد أقرت مؤسسات قارية جديدة، ووضعت أطراً عامة للتعاون مع التنظيمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية بتسوية ومنع الصراعات، وهو ما سنعرضه فيما يلي:

1. مجلس السلم والأمن

سبق أن بينا أن هذا الجهاز لم يكن منصوصاً عليه في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وإنما تم إقرار البروتوكول المنشئ له في قمة ديربان عام 2002 ودخل حيز التنفيذ عام 2004. وقد صُمِّم هذا الجهاز على شاكلة مجلس الأمن الدولي ليكون أهم جهاز في الاتحاد الأفريقي، بحيث يعنى بمهام حفظ السلم والأمن في القارة الأفريقية.

ويرى بعض الكتّاب أن تشكيل المجلس لم يعكس الوزن النسبي لبعض القوى الإقليمية الكبرى في أفريقيا؛ مثل مصر والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا، وهو ما يفضي إلى إضعاف دوره نظراً للمقدرة العسكرية والاقتصادية الهائلة لهذه الدول.[63] كما أنه تجاهل من ناحية أخرى دور تنظيمات المجتمع المدني.

ومع ذلك، فإن إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي يعد تحولاً مهماً في الثقافة الأمنية الجماعية السائدة في أفريقيا حيث أصبح ولأول مرة بمقدور منظمة قارية أفريقية التدخل العسكري في الحروب والصراعات الأهلية والداخلية. ويعد هذا المجلس أهم جهاز لصنع القرار المتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها.

وتحدد المادة 17 من بروتوكول السلم والأمن الأفريقي العلاقة مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، حيث تم الاعتراف بأن مجلس الأمن الدولي يتولى المسؤولية الرئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. بالإضافة إلى ذلك يعمل المجلس على تعزيز العلاقة مع الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها. وتشمل تلك المنظمات: جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، والهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد)، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا)، وتجمُّع الساحل والصحراء (سين صاد)، واتحاد المغرب العربي.

ويحتفظ مجلس السلم والأمن بعلاقة وثيقة مع البرلمان الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. كما تم النص في المادة 20 من البروتوكول المنشئ للمجلس على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني ولاسيما المنظمات النسائية على المشاركة في جهود تعزيز السلام والأمن في أفريقيا.

2. القوة الأفريقية الجاهزة

يتمثل الهدف من تكوين هذه القوة التي نص عليها بروتوكول مجلس السلم والأمن في المادة 13 في تمكين الاتحاد الأفريقي من التعامل مع الصراعات من خلال نشر قوات لحفظ السلام والتدخل العسكري، بالاتساق مع نصوص المادة الرابعة من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. ويعني ذلك أن القوة الأفريقية الجاهزة ترمي إلى التدخل والانتشار السريع من أجل القيام بعمليات متعددة لدعم السلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج في مواقف ما بعد الصراع، وتسهيل المساعدات الإنسانية.[64] ولاشك أن إنشاء هذه القوة ربما يستجيب في رأي بعض الباحثين لمطلب الجيش الأفريقي الموحد الذي نادى به كوامي نكروما في أوائل الستينيات من القرن العشرين، وهو ذات المطلب الذي أعاد التوكيد عليه العقيد معمر القذافي بعد ذلك.[65]

وتتمثل أهم صلاحيات القوة الأفريقية الجاهزة في بعثات المراقبة والمتابعة وأي أنواع أخرى من مهام دعم السلام، وكذلك التدخل في حالة

وجود ظروف خطيرة في دولة عضو أو بناء على طلب دولة عضو من أجل استعادة السلام والأمن، وتعزيز السلام ويتضمن ذلك نزع السلاح وتسريح القوات في فترة ما بعد النزاع، وتقديم المساعدات الإنسانية وأي مهام أخرى توكل إليها من قبل مجلس السلم والأمن. وتتألف القوة الأفريقية الجاهزة من فرق متعددة الأفرع تضم عناصر مدنية وعسكرية في بلدانها الأصلية وتكون مستعدة للانتشار السريع عند إشعار ملائم. وتتألف كل فرقة من نحو خمسة آلاف فرد، وهو ما يجعل العدد الإجمالي للقوة الجاهزة حوالي 25 ألف شخص مع احتفاظ مجلس السلم والأمن بمراكز السيطرة والقيادة لهذه القوة. وطبقاً لسيناريوهات الأزمة المرسومة يتوقع أن تتمكن هذه القوة من التدخل العسكري السريع في غضون أسبوعين فقط بهدف منع ارتكاب مذابح أو جرائم إبادة جماعية أو ما شاكل ذلك.[66]

3. هيئة الحكماء

تنص الفقرة الأولى من المادة 11 من بروتوكول مجلس السلم والأمن على أنه «بغية دعم الجهود التي يبذلها مجلس السلم والأمن وتلك التي يبذلها رئيس مفوضية الاتحاد، لاسيما في مجال منع النزاعات يتم إنشاء هيئة الحكماء». كما تشير المادة أيضاً إلى أن رئيس مفوضية الاتحاد يقوم بتحديد طرق عمل هيئة الحكماء ويتم إقرارها من قبل مجلس السلم والأمن. وفيما يتعلق بتشكيل هذه الهيئة تشير الفقرة الثانية من المادة 11 المشار إليها أن هيئة الحكماء تتكون من خمس شخصيات أفريقية تتمتع بالاحترام البالغ من مختلف

فئات المجتمع، على أن تكون قد قدمت إسهامات بارزة لقضية السلام والأمن والتنمية في القارة، ويختارهم رئيس المفوضية بعد التشاور مع الدول الأعضاء المعنية على أساس التمثيل الإقليمي. ويتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة لفترة ثلاث سنوات.[67]

وتتحدد طرق عمل هيئة الحكماء طبقاً لصلاحيتها المقررة في بروتوكول مجلس السلم والأمن، حيث تقدم الهيئة النصح إلى مجلس السلم والأمن ورئيس مفوضية الاتحاد بخصوص جميع المسائل المتعلقة بصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وللهيئة أن تقوم بمبادرة منها، أو بناء على طلب من مجلس السلم والأمن، باتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم جهود مجلس السلم والأمن ورئيس المفوضية في مجال السلم والأمن.[68]

4. نظام الإنذار المبكر

إن إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر يهدف إلى تسهيل عملية ترقب النزاعات ومنعها. ويستخدم رئيس المفوضية المعلومات التي يتم جمعها عن طريق نظام الإنذار المبكر لتقديم النصح في الوقت المناسب إلى مجلس السلم والأمن بشأن النزاعات المحتملة والتهديدات للسلام والأمن في أفريقيا ويوصي بأفضل السبل. ويستخدم رئيس المفوضية أيضاً هذه المعلومات لتنفيذ المهام والمسؤوليات الموكلة إليه بموجب بروتوكول مجلس السلم والأمن. وطبقاً للمادة 12 فقرة من البروتوكول المشار إليه، فإن نظام الإنذار المبكر القاري يتألف من:

- مركز مراقبة ورصد، يُعرف بغرفة الأوضاع، ويكون موقعه في الإدارة المعنية بإدارة النزاعات في الاتحاد، ويكون مسؤولاً عن جمع البيانات وتحليلها على أساس وحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار المبكر.

- وحدات للمراقبة والرصد تابعة للآليات الإقليمية يتم ربطها بصورة مباشرة بغرفة الأوضاع، وتعمل على جمع البيانات ومعالجتها على مستواها ونقل هذه البيانات إلى غرفة الأوضاع.

وقد أقر اجتماع المجلس التنفيذي المنعقد في أديس أبابا في كانون الثاني/ يناير 2007 تقرير لجنة الخبراء بشأن تنفيذ نظام الإنذار المبكر، كما طالب المجلس مفوضية الاتحاد باتخاذ كافة الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ الكامل لهذا النظام.

5. لجنة الأركان العسكرية

يرمي إنشاء لجنة الأركان العسكرية إلى إسداء النصح والمشورة وتقديم المساعدة لمجلس السلم والأمن بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية والأمنية؛ وذلك من أجل تعزيز السلام والأمن وصونهما في أفريقيا.[69] وتتألف هذه اللجنة من كبار الضباط العسكريين من أعضاء مجلس السلم والأمن، ويجوز للجنة دعوة أي دولة عضو غير ممثلة فيها للمشاركة في مداولاتها إن لزم الأمر. وتجتمع هذه اللجنة كلما لزم الأمر للتداول حول قضايا يحيلها إليها مجلس السلم والأمن. ويقوم رئيس المفوضية باتخاذ كافة

الخطوات المناسبة لعقد ومتابعة اجتماعات رؤساء أركان الدفاع في مجلس السلم والأمن.

6. الصندوق الخاص بالسلام

أنشئ هذا الصندوق بهدف توفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلام والأنشطة التشغيلية الأخرى المتعلقة بالسلام والأمن. وقد أشارت المادة 21 من بروتوكول مجلس السلم والأمن إلى أن موارد الصندوق تتكون من الاعتمادات المالية في الميزانية العامة للاتحاد، بما فيها متأخرات المساهمات والمساهمات الطوعية من الدول ومصادر أخرى في أفريقيا ومنها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأفراد، وكذلك من خلال الأنشطة المناسبة لجمع الأموال.[70]

ويجوز لرئيس المفوضية جمع مساهمات طوعية من مصادر خارج أفريقيا وقبولها، وذلك وفقاً لأهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي.

ثالثاً: الأدوار والممارسات: حالات حفظ السلام

يمكن القول بأن عمليات حفظ السلام باعتبارها آلية تنفيذية للاتحاد الأفريقي تعد أمراً جديداً في الثقافة الأمنية الأفريقية .فالقانون الدولي يعهد بمسألة حماية السلم الدولي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. بيد أن تزايد المطالب على قوات حفظ السلام الدولية وإحجام الغرب عن المشاركة في عمليات منع الصراعات الأفريقية وإدارتها – بعد فشل تجربة التدخل الدولي

في الصومال أوائل التسعينيات من القرن الماضي- دفع بالاتحاد الأفريقي ليكون قوة إقليمية فاعلة في مجال حفظ السلام، وهو ما سيتضح من خلال الحالات التالية:

1. بعثة الاتحاد الأفريقي إلى بوروندي

اتسم الصراع العنيف في بوروندي بطابع اجتماعي وتاريخي ممتد وبالغ التعقيد والتشابك. وفي عام 1993 اندلعت موجة جديدة من العنف بعد اغتيال أول رئيس منتخب للبلاد ملكيور نداديي Melchior Ndadye وهو من الهوتو على أيدي الجيش الذي تهيمن عليه قبائل التوتسي.[71] وقد أدى الاقتتال بين متمردي الهوتو والجيش البوروندي إلى عنف إثني مرير أودى بحياة نحو ثلاثمائة ألف شخص وتشريد ملايين الأفراد. دفع ذلك بعدد من حكماء أفريقيا مثل الرئيس التنزاني الراحل جوليوس نيريري Julius Nyerere ونيلسون مانديلا وجاكوب زوما Jacob Zuma إلى التدخل بهدف التوصل إلى تسوية سلمية لهذا الصراع العنيف.[72]

وبالفعل أثمرت جهود الوساطة إلى توقيع اتفاق أروشا Arusha عام 2000 بين سبعة عشر حزباً سياسياً بوروندياً والحكومة والجمعية الوطنية. ومع ذلك، فقد غاب عن هذا الاتفاق بعض جماعات التمرد الرئيسية، كما أنه لم ينجح في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. وعليه فقد استمرت المفاوضات على قدم وساق بين الحكومة والمتمردين إلى أن تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في عام 2002.[73]

لم يكن تدخل الاتحاد الأفريقي في الصراع البوروندي بدعاً، فقد سبقته تقاليد منظمة الوحدة الأفريقية التي كان لها حضور قوي في هذا الصراع منذ عام 1993. وفي نيسان/ إبريل 2003 أقر الاتحاد الأفريقي إرسال أول قوة أفريقية لحفظ السلام في جمهورية بوروندي. وقد اتفق على أن تشارك في هذه المهمة قوات من جنوب أفريقيا وموزمبيق وأثيوبيا مع وجود مراقبين عسكريين إضافيين من بوركينا فاسو والجابون ومالي وتوجو. ولعل الهدف الرئيسي لهذا القرار الأفريقي المهم تمثل في المحافظة على اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوقيع عليه في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 في دار السلام بين عناصر التمرد في بوروندي. ويلاحظ أن ولاية قوة حفظ السلام الأفريقية في بوروندي قد تضمنت المهام التالية:[74]

- تأسيس جسور اتصال بين مختلف الفرقاء والمحافظة عليها.
- مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار، والتأكد من ذلك.
- تسهيل أنشطة لجنة وقف إطلاق النار المشتركة، وكذلك اللجنة الفنية من أجل تأسيس قوات جديدة للدفاع والشرطة.
- تسهيل المرور الآمن لمختلف الأطراف أثناء التحرك لحضور الاجتماعات المقررة.
- تأمين مناطق للتجمع وأخرى لفض الاشتباك.
- تسهيل وتوفير الدعم الفني لعمليات نزع السلاح والتسريح والاندماج، وكذلك تسهيل تسليم المساعدات الإنسانية.

- تنسيق مهام البعثة مع أجهزة الأمم المتحدة في بوروندي.
- توفير الحماية لكبار الشخصيات من أجل عودة كبار قادة التمرد.

ولعل القراءة الفاحصة لقرار الاتحاد الأفريقي بالتدخل لحفظ السلام في بوروندي تظهر أهمية عدد من العوامل والاعتبارات لفهم وتفسير هذا القرار؛ فقد رأى بعض القادة الأفارقة أن نشر قوات أفريقية في بوروندي يمثل فرصة سانحة للتخلي عن عباءة منظمة الوحدة الأفريقية وإظهار الوجه الجديد للاتحاد الأفريقي من أجل دعم استراتيجية جديدة لتحقيق السلم والأمن في أفريقيا.

بيد أنه من جهة أخرى رأى قادة الجنوب الأفريقي أن التعامل مع الصراع في بوروندي في ظل تقاعس الأمم المتحدة يمثل أولوية قصوى لمنع واحتواء تأثيراته السلبية على منطقة البحيرات العظمى المضطربة. ولا يخفى كذلك أن الاتحاد الأفريقي قد أرجع هذا القرار إلى نص المادة الرابعة من قانونه التأسيسي التي تعطيه حق التدخل في حالة الأوضاع الطارئة والخطيرة.

وفي عام 2001 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1545 بنشر قوات حفظ السلام في بوروندي، وهو ما يعني انتهاء عمل القوات الأفريقية هناك.

وأياً كان الأمر، فإن نشر قوات البعثة الأفريقية في بوروندي يمثل نقطة فارقة في تطوير استراتيجية أمنية جامعة في أفريقيا. وقد بدأ الكتّاب والمحللون يعيدون التأكيد مرة أخرى على شعار "الحلول الأفريقية

للمشكلات الأفريقية"،[75] فالاتحاد الأفريقي أثبت أنه قادر وعازم على تنفيذ بروتوكول مجلس السلم والأمن التابع له. وربما يؤثر ذلك في المدى البعيد على استعداد مؤسسات المجتمع المدني والقوى الدولية المانحة من أجل دعم هذا التنظيم الأمني القاري الجديد.

2. بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان

على الرغم من تعقيد وتشابك أبعاد أزمة دارفور التي ترجع في أساسها إلى شح الموارد والصراع بين الرعاة والمزارعين من سكانها، فإنها اتخذت أبعاداً جديدة منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي.[76] ويرى كثير من الكتّاب أن إهمال الإقليم وتهميشه من قبل الحكومات السودانية المتعاقبة قد دفع بأهل دارفور إلى حمل السلاح والتمرد على سياسات الحكم الوطني. حدث ذلك في عام 2001 مع ظهور حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة.

وقد دخل صراع دارفور طور المواجهة المسلحة في شباط/ فبراير 2003 عندما هاجمت مجموعة من جيش حركة تحرير السودان بعض المؤسسات الحكومية في مدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور وهو ما دفع بالحكومة السودانية إلى شن حملة عسكرية لمواجهة حركة التمرد وصدها. وقد أفضى هذا الصدام المسلح إلى مقتل عشرات الآلاف، بالإضافة إلى تشريد نحو مليوني شخص. وربما يبرر ذلك وصف الأمم المتحدة للأزمة في دارفور بأنها أسوأ أزمة إنسانية ومأساة كبرى لحقوق الإنسان في العالم.[77]

ويلاحظ أن الاتحاد الأفريقي قد أولى أزمات دارفور اهتماماً كبيراً، بل إن مفوضية الاتحاد قد جعلت هذه الأزمة على رأس أولوياتها. وقد بدا واضحاً أنها مثلت تحدياً أساسياً لمجلس السلم والأمن الأفريقي واختباراً حقيقياً لسياسته الأمنية الجديدة؛ ففي آذار/ مارس 2004 بدأ الاتحاد الأفريقي يصدر بيانات عامة عن اهتمامه البالغ بتردي الأوضاع الإنسانية في إقليم دارفور. وقد وردت إشارات واضحة في تلك البيانات عن إدانة مليشيات الجنجويد وما تمارسه من عمليات تخريب واعتداء بحق السكان المدنيين.

وقد استطاع الاتحاد الأفريقي حمل الحكومة السودانية والمتمردين على التفاوض المباشر في نجامينا عاصمة تشاد، وهو ما أفضى إلى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار لمدة خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد، والإفراج عن أسرى الحرب، وتسهيل مرور المساعدات الإنسانية. كما وافقت الحكومة السودانية على تحييد دور المليشيات المسلحة، بيد أن هذه المفاوضات سرعان ما توقفت. ومع ذلك، فإن الاتحاد الأفريقي أصر على تفعيل لجنة وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية والمتمردين. ففي تموز/ يوليو 2004 وافق الاتحاد الأفريقي على نشر ما يربو على 3000 فرد من القوات النيجيرية والرواندية لحماية مراقبي الاتحاد الأفريقي في دارفور. وفي الشهر نفسه أعرب الاتحاد الأفريقي عن استعداده لتحويل هذه القوة الأفريقية إلى قوة لحفظ السلام مع منحها تفويضاً أكبر وانتشاراً أوسع على الأرض. ويلاحظ أن مجلس السلم والأمن الأفريقي كان دائم التأكيد أن الهدف الأساسي من

سياسته تجاه دارفور يتمثل في حماية المدنيين ونزع سلاح الجنجويد وتسهيل عملية تسليم المساعدات الإنسانية.[78]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2004 أصدر مجلس السلم والأمن الأفريقي بياناً أوضح فيه ملامح التفويض الجديد لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان؛ إذ تقرر نشر هذه القوة التي يبلغ قوامها نحو 3320 شخصاً من العسكريين والمراقبين وأفراد الشرطة والمدنيين لمدة عام قابل للتجديد. وقد تضمن التفويض الذي مُنح لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان ما يلي:[79]

- مراقبة الالتزام باتفاق الثامن من نيسان/ إبريل لوقف إطلاق النار، وكذلك أي اتفاق آخر في المستقبل.

- المساعدة في عمليات بناء الثقة.

- المساعدة في إيجاد الأوضاع الملائمة لتوزيع الغوث الإنساني وعودة النازحين والمشردين إلى ديارهم؛ وذلك بغية المساعدة في رفع درجة التزام كافة الأطراف باتفاق وقف إطلاق النار والمساهمة في تحسين الأوضاع الأمنية في مختلف أرجاء دارفور.

وليس بخافٍ أن الحكومة السودانية أصرت على أن تكون مهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قاصرة على مراقبة تطبيق وقف إطلاق النار، وأنها لا تشمل مهمة حماية المدنيين؛ لأن مثل هذه المهمة تقع على عاتق الحكومة السودانية. وعلى أية حال، فإن موقف الاتحاد الأفريقي إزاء الوضع

الأمني المتدهور في دارفور اتسم بالحسم الواضح والرغبة في القيام بعمل إيجابي لاحتواء الصراع فيها.

ومع ذلك، فقد تعرضت تجربة الاتحاد الأفريقي في التدخل في دارفور لانتقادات عديدة، حيث اعترض بعض المحللين على طبيعة التفويض الممنوح لقوة حفظ السلام الأفريقية، مما جعلها تقف عاجزة عن حماية المدنيين. وقد جادل البعض بأن مجلس الأمن والسلم الأفريقي بمقدوره – وفقاً للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي – أن يقرر التدخل العسكري لأغراض إنسانية. ونادى هؤلاء الكتاب مراراً بضرورة التدخل العسكري في دارفور، بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو).[80]

وفي المقابل، فإن مشروعية التدخل العسكري في مسألة دارفور من قبل الاتحاد الأفريقي لم يتم قبولها كأمر مسلَّم به؛ إذ رأى بعض فقهاء القانون الدولي الأفارقة أن القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي لا يخول تلقائياً مجلس السلم والأمن نشر قوات لحفظ السلام ذات طبيعة إلزامية، إذ يشترط أن تكون مسألة النشر هذه توافقية من قبل مختلف أطراف الصراع. وهذا ما أخذت به اللجنة التوجيهية للسلم والأمن في الاتحاد الأفريقي في أثناء جلسات استماع انعقدت في أديس أبابا خلال عامي 2005 و2006. وبغض الطرف عن هذا الجدل القانوني حول مشروعية التدخل العسكري في دارفور من عدمه، فإن الاتحاد الأفريقي من الناحيتين اللوجستية والواقعية لا يستطيع أن يوفر الموارد والإمكانات اللازمة لفرض مثل هذا التدخل العسكري، إذا كان على غير رغبة الحكومة السودانية.

3. القوة المشتركة (الهجين) للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

إزاء الانتقادات المتزايدة لتجربة التدخل الأفريقي في دارفور، حيث واجهت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عجزاً واضحاً في الموارد والإمكانات بدا المجتمع الدولي في أواخر عام 2006 وكأنه مستعد للتدخل في دارفور. وبعد مداولات ومفاوضات داخل أروقة مجلس الأمن الدولي استطاع المجلس في 31 تموز/ يوليو 2007 أن يصدر القرار رقم 1669 الذي طالب بإنشاء قوة هجين من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتحل محل قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (أميس). وقد أطلق على القوة الجديدة اسم بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور "يونميد" UNAMID.[81] وقد تضمن هذا القرار ما يلي:

- تتألف القوة من 26000 فرد، منهم 19555 عسكرياً يضمون 360 مراقباً عسكرياً وضابط ارتباط، و3772 ضابط شرطة دولياً و29 وحدة شرطة خاصة، و2660 ضابطاً.

- تتولى يونميد مهام القيادة من أميس بحلول 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007.

- يناط بـ(يونميد) مهمة تنفيذ اتفاق سلام دارفور وحماية الأفراد والمدنيين.

وفي أعقاب الاجتماع الذي انعقد في 5 حزيران/ يونيو 2007 بين السكرتير العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي أضيفت المهام التالية لقوات (اليونميد):

- المساعدة في إعادة الأوضاع الأمنية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير المساعدات الإنسانية وعودة النازحين والمشردين.
- حماية السكان المدنيين الذين يتعرضون للتهديد، وكذلك منع أي هجوم على المدنيين.
- مراقبة الالتزام باتفاق سلام دارفور وملاحظته.
- المساعدة في العملية السياسية.
- تعزيز حقوق الإنسان وحكم القانون في دارفور واحترامها.
- مراقبة الأوضاع الأمنية في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.
- مراقبة الجهود المبذولة لنزع سلاح الجنجويد والتأكد من جدواها.

ونظراً لمدى حساسية وجود قوات غير أفريقية، ولاسيما من الدول الغربية ضمن القوة الهجين فقد اتفق على أن تشكل القوة في معظمها من الدول الأفريقية.[82]

4. بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال

بدأت فصول الدراما الصومالية عام 1969 حينما استولى محمد سياد بري على السلطة في انقلاب عسكري مع إعلان اغتيال الرئيس عبدالرشيد شار ماركي. و بعد عام واحد من تقلده الحكم أعلن الرئيس بري الصومال دولة اشتراكية، وأقدم على تأميم معظم النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من

ذلك أعلنت الصومال انضمامها لجامعة الدول العربية عام 1974. وقد بدأت المعارضة السياسية لنظام سياد بري مع تبنيه سياسة الإبعاد والإقصاء ضد قبيلتي المجردين والإسحاق وجعل المواقع الحكومية البارزة حكراً على أفراد قبيلته (المريحان). وقد أفضى ذلك كله إلى سقوط البلاد في هاوية الحرب الأهلية بعد الإطاحة بنظامه عام 1991، وإعلان "أرض الصومال" التي كانت تحت الحماية البريطانية زمن الاستعمار استقلالها بشكل منفرد عن الصومال. وقد بدأ تدويل قضية الصومال بشكل واضح عام 1992 مع وصول قوات البحرية الأمريكية إليها ضمن قوات حفظ سلام للأمم المتحدة لاستعادة النظام. بيد أن هذه القوة اضطرت للرحيل عن الصومال في عام 1995 بعد فشلها الذريع في تحقيق مهمتها.[83]

لقد أفضت السياسات والحسابات الخاطئة لأطراف الأزمة الصومالية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي إلى مأساة إنسانية لحقت بسكان العاصمة مقديشيو؛ إذ تم ترحيل وتشريد ما يقرب من نصف المليون من سكان العاصمة بسبب القتال الذي اندلع بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية المدعومة من أثيوبيا وبين قوات المعارضة القبلية والإسلامية، وهو ما دفع بالبلاد إلى طريق الفوضى والانهيار.

في أوائل عام 2003 وبناء على طلب اللجنة الفنية التابعة للهيئة الحكومية التنمية "إيجاد" بدأ الاتحاد الأفريقي اتخاذ الاستعدادات اللازمة لإرسال بعثة مراقبة عسكرية إلى الصومال. بيد أن تردي الأوضاع الأمنية هناك حال دون إرسال هذه البعثة، كما أن الخلاف على وجود بعض دول

الجوار مثل أثيوبيا وكينيا وجيبوتي ضمن هذه البعثة قد أسهم في تعطيل هذا المسعى الأفريقي لحفظ السلام في الصومال. على أن الحوار الذي دار في أروقة الاتحاد الأفريقي، ولاسيما المفوضية، قد تركز على ضرورة نشر قوة للسلام في الصومال تهدف إلى حماية المؤسسات الفيدرالية والسكان المدنيين وتساعد في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج وكذلك تدريب قوات الأمن الصومالية.[84]

وبحلول عام 2004 أضحت فكرة إرسال بعثة للاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم) أكثر وضوحاً حيث اقترحتها مفوضية الاتحاد وقبل بها مجلس السلم والأمن الأفريقي. على أنه من الملاحظ أن التفويض الذي تم اقتراحه هنا قد شمل المساعدة في عودة اللاجئين والنازحين والمساعدة في جهود إعادة الإعمار وعودة الحكومة الصومالية الانتقالية من كينيا إلى الأراضي الصومالية.[85]

وبالتوازي مع هذه المقترحات اتخذت هيئة الإيجاد قراراً في نهاية شباط/ فبراير 2004 بنشر قوة للسلام والأمن في الصومال (إيجاصوم)، حيث أبدت كلٌّ من أثيوبيا وجيبوتي وكينيا والسودان وأوغندا رغبتها في المشاركة.[86] وقد حصلت هذه القوة المقترحة على التخويل اللازم من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وذلك في شباط/ فبراير 2005. وفي الوقت نفسه طالب مجلس السلم والأمن الأفريقي المفوضية الأفريقية بوضع تقرير حول إمكانيات إرسال قوة تابعة للاتحاد الأفريقي لدعم السلام في

الصومال. على أن سقوط الحكومة الاتحادية في أيدي قوات المحاكم الإسلامية ثم الغزو الأثيوبي للصومال في أواخر عام 2006 قد أعاق مسألة نشر قوات أفريقية في الصومال؛ وعليه لم تفلح جهود الإيجاد في نشر قوات لها بالصومال. ولذلك لم يكن أمام مجلس السلم والأمن الأفريقي بدٌّ سوى إقرار نشر قوة بعثة للاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم) في 19 كانون الثاني/ يناير 2007، وذلك من أجل ملء الفراغ الذي سوف تتركه القوات الأثيوبية المنسحبة من الصومال. وكان من المفترض أن تستمر ولاية أميسوم مدة ستة أشهر تتحول بعدها إلى قوة تابعة للأمم المتحدة. وفي 21 شباط/ فبراير 2007 أعلن مجلس الأمن الدولي تأييده نشر "الأميسوم" وقد تضمن التفويض الممنوح لها ما يلي:

- دعم الحكومة الصومالية الانتقالية في جهودها من أجل تحقيق استقرار البلاد وكذلك جهود الحوار والمصالحة.
- تسهيل نقل مواد المساعدات الإنسانية.
- خلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية والاستقرار وإعادة الإعمار في الصومال على المدى الطويل.
- دعم جهود الحوار والمصالحة والعمل على الأطراف الفاعلة.
- توفير الحماية اللازمة للحكومة الصومالية ومؤسساتها الرئيسية من أجل تمكينها من القيام بوظائفها.

- حماية أفرادها ومؤسساتها، بما في ذلك حق الدفاع عن النفس، على أن هذا التفويض الممنوح لهذه القوة لم يشمل حق حماية المدنيين، وهو ما جعل تأثيرها محدوداً على أرض الواقع. واتضح ذلك بجلاء في مقديشيو حينما تورطت أطراف الصراع كافة في أعمال عنيفة في ربيع عام 2007.

وطبقاً لهذا التصور كان من المفترض أن تتألف "الأميسوم" من ثمانية آلاف فرد. على أنه في المحصلة النهائية لم يشارك في هذه القوة إلا أوغندا وبوروندي بنحو 1600 جندي لكل منهما. وكان قيام حركة شباب المجاهدين بإعلان الحرب على قوات الاتحاد الأفريقي واعتبار كلٍّ من أوغندا وبوروندي من "بلاد الكفر" قد عقَّد مهام حفظ السلام في أفريقيا. ويبدو أن تفجيرات 11 تموز/ يوليو 2010 التي قامت بها عناصر من حركة الشباب في أوغندا قد زادت من حدة الجدل الدائر حول الحكمة من الاستمرار في دعم حكومة صومالية ضعيفة ومنقسمة على نفسها؛ وعليه يصبح النقاش المطروح متعلقاً بجدوى استمرار قوات حفظ السلام الأفريقية في ظل عدم وجود أفق واضح لعملية سياسية وسلمية فاعلة في الصومال.

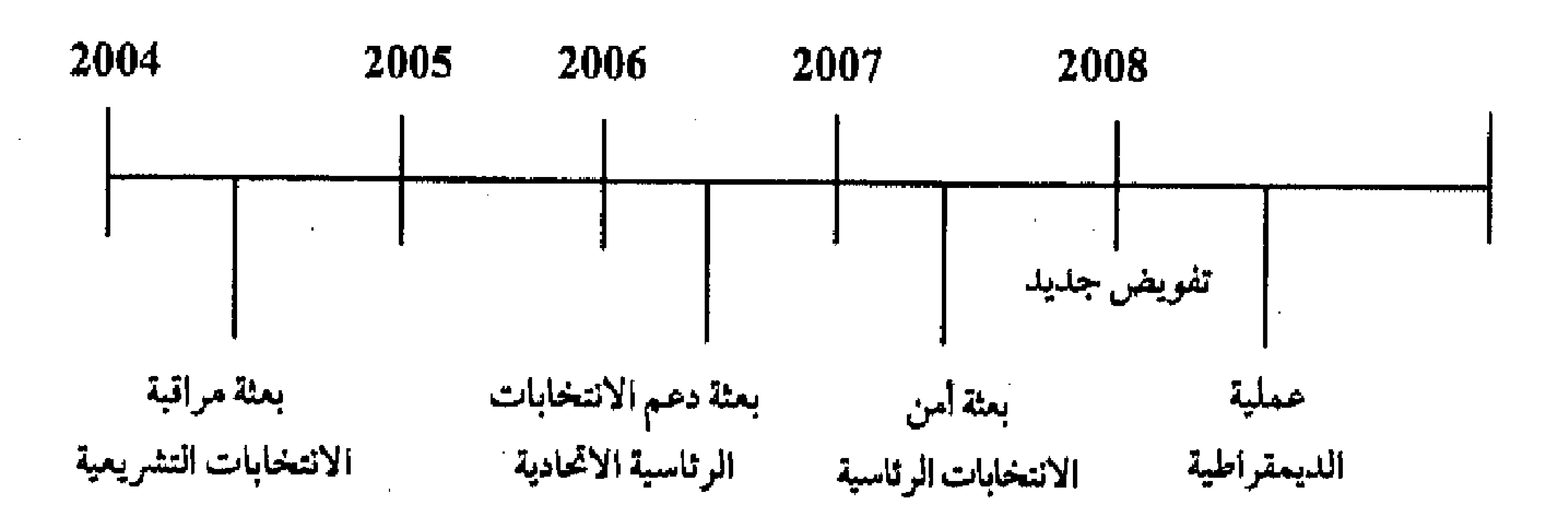
5. تدخُّل الاتحاد الأفريقي في أزمة جزر القمر

تعاني جزر القمر منذ استقلالها عام 1975 أزمات سياسية متلاحقة تكاد تودي بوحدتها الوطنية. فالدولة شهدت تسعة عشر انقلاباً ومحاولة انقلابية. وقد أضحى من الشائع في أدبيات التطور السياسي والاجتماعي في أفريقيا طرح جزر القمر والصومال باعتبارهما نموذجين صارخين "للدولة المنهارة".[87]

وقد اتخذ تدخل الاتحاد الأفريقي في أزمات جزر القمر أشكالاً متعددة عبر سنوات عدة بدأت من آذار/ مارس 2004 حينما أرسل بعثة للمراقبة في جزر القمر.[88] وقد تألفت هذه البعثة من 39 مراقباً عسكرياً تم منحهم تفويضاً للعمل لمدة أربعة أشهر بهدف مراقبة الانتخابات. وقد اتسمت هذه الانتخابات بحالة من الهدوء النسبي، ولم تسجَّل إلا بعض الخروقات المحدودة في جزيرة آنجوان.

الشكل (4)

تطور تدخل الاتحاد الأفريقي في أزمة جزر القمر



المصدر:

Emma Svensson, *The African Union's Operations in the Comoros: MAES and Operation Democracy* (Stockholm: FOI, Swedish Defence Research Agency, 2008), 19.

وقد أجريت الانتخابات الرئاسية على المستوى الفيدرالي في عام 2006. حيث تقدمت الحكومة بطلب لمراقبة هذه الانتخابات، وهو الأمر الذي أقره الاتحاد الأفريقي، إذ أرسل بعثة لدعم الانتخابات في جزر القمر. وقد تألفت هذه البعثة من 462 مراقباً، حيث أسهمت جنوب أفريقيا بالنصيب الوافر في

البعثة، كما شاركت كل من مصر والكونغو الديمقراطية وموزمبيق ونيجيريا ورواندا ومدغشقر وموريشيوس.

وقد جاء في تفويض هذه البعثة ما يلي:

- دعم عملية المصالحة.
- توفير الأمن اللازم قبل الانتخابات وبعدها.
- ضمان عدم انخراط قوات الأمن في الانتخابات.
- حماية أفرادها وكذلك المدنيون قرب مراكز الاقتراع.

وعلى أية حال، فقد أكملت البعثة مهامها ووصفت الانتخابات بأنها ديمقراطية وشفافة.

وفي عام 2007 أجريت الانتخابات الرئاسية على مستوى الجزر. ونظراً لتأزم الموقف في جزيرة آنجوان، فقد تم تفويض بعثة المساعدة الأمنية والانتخابية التابعة للاتحاد الأفريقي في 9 أيار/ مايو 2007 وذلك للقيام بالمهام التالية:[89]

- المساعدة على توفير الأمن والاستقرار من أجل إجراء الانتخابات.
- التأكد من أن قوات الأمن القمرية تقوم بدورها في تأمين الانتخابات على أحسن وجه.

- مراقبة العملية الانتخابية.
- المساعدة في تسهيل عملية استعادة سلطة الحكومة الاتحادية في آنجوان.

وقد رفض العقيد محمد بكار إجراءات الاتحاد الأفريقي وقام بإجراء الانتخابات؛ الأمر الذي دفع الاتحاد الأفريقي إلى إعلان بطلانها واتخاذ إجراءات قسرية ضد العقيد محمد بكار لإجباره على التخلي عن السلطة؛ ففي اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي في تشرين الأول/ أكتوبر 2007 تم إقرار سلسلة من العقوبات على العقيد محمد بكار وأعوانه تمثلت في حظر السفر وتجميد مواردهم المالية.[90] عندئذ تم تعديل التفويض الممنوح لبعثة الاتحاد الأفريقي لتمكينها من الانتشار في جزيرة آنجوان للقيام بالمهام التالية:

- المساعدة في تنظيم انتخابات حرة ونزيهة في آنجوان.
- الإشراف على قوات الأمن الآنجوانية المتمردة في ثكناتها أثناء العملية الانتخابية، وكذلك نزع سلاحها وإعادة إدماجها في الجيش القمري الوطني. المساعدة في تأسيس قوة أمن داخلي في آنجوان.
- المساعدة في استعادة سلطة حكومة الاتحاد في آنجوان.

وإزاء رفض العقيد محمد بكار دخول بعثة الاتحاد الأفريقي إلى آنجوان، وعلى ضوء التفويض الممنوح للبعثة وحجمها، فإنها لم تستطع تغيير الواقع

على الأرض. وفي أثناء القمة الأفريقية عام 2008 طلب الرئيس القمري مساعدة الاتحاد الأفريقي في استعادة السيطرة على جزيرة آنجوان. وقد أيدت كل من ليبيا والسنغال وتنزانيا والسودان هذا الطلب من أجل التدخل لاستعادة الديمقراطية في جزر القمر.

وبالفعل اتفقت الدول الأفريقية الأربع على جمع المعلومات وإجراء التخطيط اللازم للتدخل في آنجوان. وفي 11 آذار/ مارس 2008 بدأت القوات التنزانية بالوصول إلى جزر القمر تبعتها القوات السودانية. على أن كلاً من ليبيا والسنغال قررتا عدم المشاركة بقوات في هذه العملية. وعوضاً عن ذلك وفرت ليبيا معدات النقل اللازمة للقوات السودانية، كما وفرت بعض المعدات للجيش القمري.[91]

وعلى أية حال، فقد بلغ عدد القوات المشاركة في "عملية الديمقراطية" ما يزيد على 1500 فرد تمكنوا من غزو آنجوان في 25 آذار/ مارس 2008. وقد استطاعت هذه القوة السيطرة على الجزيرة في وقت قصير، في حين تمكن العقيد محمد بكار من الهرب إلى جزيرة رينيون الفرنسية.

واستناداً إلى ما سبق، فقد منحت عملية الديمقراطية في آنجوان وفرض سلطة الحكومة الاتحادية فيها لمدة ستة أشهر لتنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2008 وجاء في هذا التفويض ما يلي:[92]

- المساعدة في جمع الأسلحة والذخائر من آنجوان.
- المساعدة في تنظيم انتخابات الرئاسة في آنجوان وتوفير الدعم اللازم لكي تكون الانتخابات حرة ونزيهة.
- المساعدة في إعادة تنظيم قوات الدفاع الوطني في آنجوان.
- توفير الدعم اللازم لإعادة تحديد الاختصاصات الدستورية لكل من حكومة الاتحاد وحكومات الجزر ذات الحكم الذاتي.

رابعاً: تقويم أداء مجلس السلم والأمن الأفريقي[93]

على الرغم من أهمية وتزايد الأدبيات التي تتناول الترتيبات الإقليمية وأدوارها في السياسات الأمنية والدفاعية، فإن جهاز السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لايزال بعيداً عن الدراسات التقويمية الرصينة. فقد جاءت معظم الدراسات التي كتبت عنه من بعض المراكز البحثية ذات طابع قانوني عام أو غلب عليها ذلك؛ مما يعني أن هذا المجلس لم يحظ بالاهتمام المناسب من جانب الدارسين في حقل العلاقات الدولية.[94]

ولا يخفى أن هذا النقص الواضح في أدبيات دراسة مجلس السلم والأمن الأفريقي باعتباره مؤسسة دولية يناط بها مهام تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية يحرمنا من معرفة قيود إدارة الصراعات الأفريقية وحدودها ومتابعتها، وعمليات نشر المعايير والمفاهيم الجديدة

داخل المجتمع الأفريقي، بالإضافة إلى علاقة الترتيبات الإقليمية بالسياسات الخارجية للدول الأعضاء.

وإذا كانت عملية الهندسة المؤسسية لمجلس السلم والأمن الأفريقي قد اقتفت أثر مجلس الأمن الدولي باعتباره نموذجاً يحتذى، فإنه من الناحية العملية قد تمت "أفرقة" هذا الجهاز المنوط به مهام تعزيز السلم والأمن في القارة الأفريقية. ولتقويم أداء هذا المجلس يمكن الاعتماد على إطار تقويمي يضم عناصر أساسية هي: طبيعة المداولات والقرارات، مضمون البيانات والتقارير الرسمية، مدى الملاءمة السياسية، الفاعلية والكفاءة، وأخيراً النظر للمجلس باعتباره الخيار الأفضل.

1. المداولات والقرارات

من المعلوم أن مجلس السلم والأمن يعقد ثلاثة أنواع من الاجتماعات: أولها الجلسات الرسمية، والتي يكون الغرض منها دراسة تقرير مقدم من مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويجوز للمجلس دعوة الطرف المعني لحضور الجزء العلني من الجلسات. وعلى سبيل المثال، حينما ناقش المجلس الحرب الأهلية في ساحل العاج تم توجيه الدعوة لحكومة هذه الدولة للحضور. وثانيها جلسات الإحاطة، التي يكون الغرض منها قيام موظفي مفوضية الاتحاد بإحاطة المجلس علماً بأحدث التطورات إزاء قضايا بعينها. وربما يعمد مجلس السلم والأمن بعد الاستماع إلى هذه الإحاطة إلى إصدار بيان

رسمي من خلال رئيس المجلس. أما النوع الثالث من الاجتماعات فيتخذ شكل المشاورات التي عادة ما تكون معلقة؛ وذلك بغية الوصول إلى فهم أعمق وأشمل للقضية المعروضة دون اتخاذ قرار. وقد دأب مجلس السلم والأمن منذ عام 2007 على دعوة الأطراف ذات الصلة لحضور جلسات مشورة غير رسمية.[95]

وخلال السنوات الماضية يلاحظ اهتمام الدول الأفريقية بالمشاركة في مداولات مجلس السلم والأمن، بل ومحاولة التأثير في قراراته. أضف إلى ذلك أن الدول غير الأعضاء في المجلس، والتي تعاني صراعات أو تشهد مواقف أزمة داخلية بما يجعلها عرضة لتدخل المجلس، تظهر اهتماماً واضحاً بالمشاركة في أعمال مجلس السلم والأمن والتأثير في قراراته. وربما يمتد ذلك الاهتمام ليشمل المنظمات الدولية غير الأفريقية؛ مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي.[96]

2. البيانات والتقارير الرسمية

لعل إحدى الإيجابيات التي تحسب لمجلس السلم والأمن الأفريقي أنه قد غير نمط التعامل الشائع الذي ارتبط بتجربة منظمة الوحدة الأفريقية؛ إذ لم يعد المجلس مجرد محفل لإلقاء الخطب والتقاط الصور للزعماء والممثلين الأفارقة. ونظراً لأن نظام التصويت بالمجلس يعتمد أساساً على قاعدة توافق الآراء، فإن استعصى تحقيق ذلك اكتُفي بالأغلبية البسيطة في الأمور الإجرائية وأغلبية الثلثين فيما عدا ذلك، فالملاحظ أن الدول تأخذ مجلس السلم والأمن الأفريقي على محمل الجد.[97]

ويلاحظ على تقارير وبيانات المجلس أمران مهمان: أولهما، أنها تتعرض دوماً لفحص وتدقيق، وهو ما يعني اهتمام الدول الأعضاء بالمحتوى والمضمون. وعادة ما تقوم سكرتارية المجلس بإعداد التقرير أو البيان الأولي ثم يعرض بعد ذلك على المسؤول المختص بالمفوضية لإبداء الرأي والتعليق والمراجعة. وعلى الرغم من عدم تغيير جوهر النص الأصلي، فإن صياغة اللغة تنال أهمية فائقة في تلك العملية. وعند عرض النص النهائي على المجلس قد يدعو أعضاءه إلى مزيد من المراجعة والتنقيح، وقد حدث ذلك مراراً – على سبيل المثال – في تقارير المجلس عن دارفور.[98]

أما الأمر الثاني فيشير إلى أهمية انسجام وتجانس محتوى الرسالة التي يتم توجيهها من خلال البيانات والتقارير الرسمية؛ إذ توجه تلك الرسائل إلى طائفة عريضة من الجمهور تشمل الدول الأفريقية وأطراف النزاع والإعلام والمجتمع الدولي بأسره.

3. الملاءمة السياسية

ولعل ذلك يطرح مسألة الدعم الأفريقي لمجلس السلم والأمن بما يجعله قادراً وفاعلاً في مجال السلم والأمن في أفريقيا. وربما تغدو الإجابة عن مثل هذا التساؤل مختلطة وتعكس اختلاف التوجهات الأيديولوجية لأصحابها. فإذا نظرنا إلى قضية تمويل المجلس على سبيل المثال لوجدنا أن هناك ضعفاً في الموارد المالية المتاحة، وأن معظم تمويل الاتحاد الأفريقي إنما

يأتي من الدول الخمس الكبرى فيه؛ وهي الجزائر ومصر وليبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا.[99]

ومع ذلك قد يجادل البعض بأن المجلس استطاع أن يقوم بعدة أنشطة لحفظ السلام، كما بينا، في بوروندي وجزر القمر ودارفور والصومال. على أن ذلك قد لا يكون مسوغاً للقول بوجود التزام أفريقي عام بأداء مجلس السلم والأمن؛ إذ لا يخفى أن غالبية قوات حفظ السلام الأفريقية قد أسهمت فيها دول أفريقية محددة؛ مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وأوغندا ورواندا وبوروندي. وهذا يعني أن المجلس لم يستطع تجنيد قوات لحفظ السلام من جميع الدول الأعضاء المنتخبة والممثلة فيه. كما أنه وعلى صعيد آخر توجد مساهمات دولية لوجستية واستخباراتية تسهل عمل قوات حفظ السلام الأفريقية.

وإذا استثنينا مسألة ضعف الموارد المالية المخصصة للمجلس، فإنه استطاع أن يفرض نظام العقوبات الخاص به ولاسيما في مجال التغييرات غير الدستورية في الحكومات الأفريقية؛ ففي آب/ أغسطس 2005 تم تجميد عضوية موريتانيا في الاتحاد الأفريقي نتيجة حدوث انقلاب عسكري بها. وتكرر الشيء نفسه بالنسبة لها عام 2008، وقبل ذلك ساحل العاج والنيجر وغينيا بيساو، ومدغشقر اليوم. وللمفارقة فقد حدث هذا الموقف أيضاً مع توجو عام 2005، برغم أنها كانت تتمتع بعضوية مجلس السلم والأمن.

على أن الإخفاق الأكبر لمجلس السلم والأمن تمثل في عدم القدرة على التعامل مع واقعة الغزو الأثيوبي للصومال أواخر عام 2006؛ فقد بادر

رئيس المفوضية آنذاك بالاتصال بممثلي جامعة الدول العربية وهيئة الإيجاد وليس مجلس السلم والأمن، نظراً لحساسية الموقف حيث كانت أثيوبيا تحتفظ بمقعد فيه.

4. الفاعلية والكفاءة

يشير ذلك المعيار إلى مدى نجاح مجلس السلم والأمن في تطوير قواعد للعمل تسهل إنجازه لأهدافه المقررة. ويمكن القول إن المجلس لم يستطع حتى أواخر 2007 تطوير مثل هذه القواعد، حيث كانت بداياته متعثرة وتعكس نقصاً في موارده البشرية والمالية. وربما يعكس ذلك مدى إخفاق الدول الأفريقية في توفير الدعم اللازم لزيادة فاعلية جهاز السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي.[100]

ويقترح بعض الدارسين لزيادة فاعلية أداء مجلس السلم والأمن وكفاءته أن يعيد النظر في بنيته وأهدافه وطرائق عمله، بناءً على فهمه الجديد لواقع المشكلات والقضايا التي يواجهها. ولاتزال القواعد التي تحكم عمل بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام لحظية وتستجيب لمتطلبات حالات بعينها بدلاً من أن تكون انعكاساً لاتجاه منظم ومستقر من أجل التعامل مع المواقف الصراعية.

5. الخيار الأفضل

يعني ذلك سؤالاً هو: هل يمثل مجلس السلم والأمن أفضل مؤسسة يناط بها التعامل مع المشكلات والنزاعات؟ وربما تتوقف الإجابة هنا على الموقف الصراعي وطبيعة الاستجابة المطلوبة. وتجدر الإشارة إلى أن المجلس ليس هو

اللاعب الوحيد في مجال تعزيز السلم والأمن، حيث ينهض الاتحاد الأفريقي ككل بهذا الدور، وربما يكون المجلس في بعض الحالات ليس هو المكان الأنسب الذي يتم اللجوء إليه.[101] ونستطيع الإشارة إلى مثالين مهمين: أولهما الصراع حول الصحراء الغربية؛ إذ إن منظمة الوحدة الأفريقية كانت قد اتخذت موقفاً منحازاً لصالح الجمهورية الصحراوية. بل إنها قبلت عضويتها في المنظمة عام 1982، وهو ما ترتب عليه انسحاب المغرب عام 1984؛ ففقدت المنظمة التأثير في القضية، لتستمر الأمم المتحدة في مواصلة بحثها باعتبارها من بقايا مشكلات المناطق التي كانت محتلة من الاستعمار. أما المثال الثاني فيرتبط بالنزاع الحدودي بين إرتيريا وأثيوبيا، حيث ينظر دوماً بعين الشك إلى التأثير الأثيوبي بوصفها دولة المقر للمنظمة وللاتحاد الأفريقي من بعدها، وهو الأمر الذي جعل الأمم المتحدة هي المكان الأفضل لنظر هذا النزاع.

وعلى أية حال، فإن مجلس السلم والأمن الأفريقي، بإمكاناته وموارده المحدودة قد لا يكون قادراً على تحمل أعباء بعثات سلام كبيرة الحجم كتلك التي شهدتها دول ليبيريا وسيراليون وساحل العاج وجنوب السودان وغربه.

التحديات وآفاق المستقبل

أولاً: التحديات

على الرغم من أن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي يمثل خطوة حقيقية باتجاه الوحدة الأفريقية، فإنه لايزال هناك

الكثير من العوائق والتحديات التي تواجه عملية الوحدة والتكامل في القارة الأفريقية. ولا يخفى أن مثل هذه التحديات تنال من كفاءة وفاعلية الاتحاد الأفريقي، باعتباره منظمة قارية تسعى لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.[102] ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التحديات كالتالي:

1. التحديات الأمنية

استمرت الصراعات العنيفة تعصف بكيان الدول الأفريقية ومجتمعاتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وتمثل الصراعات والحروب الأهلية النمط الغالب لهذه الصراعات العنيفة، وهو ما يمثل التهديد الأكبر للتنمية والاستقرار في أفريقيا. وطبقاً لبعض التقديرات فقد شهدت أفريقيا خلال الفترة 1990-2005 نصف عدد الوفيات التي شهدها العالم نتيجة الحروب.[103] وبالإضافة إلى هذه المأساة الإنسانية التي تسببها الحروب والصراعات، فإنها كانت ذات تكلفة اقتصادية باهظة. فقد خسرت أفريقيا خلال الفترة نفسها نحو 284 مليار دولار نتيجة الصراعات المسلحة، وهو ما يعادل ما حصلت أفريقيا عليه من مساعدات خلال تلك الفترة. ولأسباب متعددة لا يستطيع الاتحاد الأفريقي بموارده وإمكاناته المحدودة التعامل بفاعلية مع هذه الصراعات. بل ويرى بعض النقاد أن الاتحاد الأفريقي قد ورث عن المنظمة السابقة عليه نواحي قصور هيكلية نتيجة تمسكه بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء.[104]

2. التحديات السياسية

لا يخفى ضعف الإدارة السياسية لدى بعض الدول الأفريقية وعدم التحمس لأيديولوجية الوحدة الأفريقية. وقد اتضح ذلك بجلاء عند مناقشة فكرة "الولايات المتحدة الأفريقية" وقرار تحويل المفوضية إلى "سلطة الاتحاد". وطبقاً لأحد الدارسين «فإن، أحد الدروس المهمة في التكامل الإقليمي والمستمدة من نجاح تجربة الاتحاد الأوربي، يتمثل في وجود نخبة سياسية تمتلك قناعات والتزامات مشتركة بالديمقراطية باعتبارها أساساً رصيناً للتنمية والتعاون الاقتصادي على المدى البعيد».[105] وعلى العكس من ذلك تماماً، فإن التجربة الأفريقية تشير إلى أن النخب الأفريقية تقف عاجزة عن تقديم الأسس الأيديولوجية والاقتصادية اللازمة لتحويل القارة إلى بيئة حاضنة لدول ديمقراطية حديثة. ويلاحظ أن إحدى صلاحيات الاتحاد الأفريقي تتمثل في تعزيز المبادئ الديمقراطية والمؤسسات والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد. ويشير البعض إلى أن الاتحاد الأفريقي لا يميل إلى تغيير النظام القائم في أفريقيا، وهو ما يتضح من مواقفه السلبية إزاء انتهاكات نظام الرئيس روبرت موجابي في زيمبابوي، أو قرار إدانة الرئيس السوداني عمر البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية. والحجة لدى معارضي التسليم – وهم الغالبية – هي كون التهمة غير مؤسسة، وتعبر عن الكيل بمكيالين في قضايا جرائم الحرب والإبادة الجماعية في القارة وفي العالم، وسيجر تطبيقها إلى صراع دموي.

3. التحديات المالية والمؤسسية للاتحاد

إن تحقيق الأهداف والغايات التي يرنو إليها الاتحاد الأفريقي ولاسيما في مجال تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا يحتاج إلى موارد وإمكانيات ضخمة قد لا تقوى على توفيرها الدول الأعضاء. إذ يلاحظ أن الاتحاد قد ورث عن منظمة الوحدة الأفريقية العجز الشديد في الموارد المالية والتي تعتمد أساساً على اشتراكات الدول الأعضاء. ومن اللافت للانتباه أن خمس دول فقط هي مصر وليبيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا والجزائر تسهم وحدها بنحو 75٪ من ميزانية الاتحاد، ولا تقوم باقي الدول بسداد حصتها إلا بعد إلحاح من قبل مفوضية الاتحاد.[106]

وعلى الصعيد المؤسسي للاتحاد يلاحظ أن البنية المؤسسية له لم تكتمل بعد ولاسيما المؤسسات المالية والأمنية؛ فالبنك المركزي وصندوق النقد وبنك الاستثمار لم يقدّر بعد لها التأسيس وممارسة الأعمال المنوطة بها. ويشمل هذا التحدي المؤسسي بعض المؤسسات القائمة بالفعل؛ مثل برلمان عموم أفريقيا، ومحكمة العدل وحقوق الإنسان الأفريقية، بالإضافة إلى تحويل المفوضية لتكون سلطة عليا للاتحاد. وثمة بعد آخر ينال من الكفاءة المؤسسية للاتحاد الأفريقي، وهو طبيعة العلاقة بينه وبين التنظيمات الإقليمية الفرعية، حيث يوجد تداخل بين عضوية الدول، وهو ما قد يعني تعارض الالتزامات بالنسبة لهذه الدول مع الاتحاد الأفريقي.

4. التحديات الاقتصادية

تعاني الاقتصادات الأفريقية منذ بداية التسعينيات انخفاضاً في معدل النمو القومي وتزايد أعباء الديون التي قفزت من نحو 80 مليار دولار عام 1982 لتصل إلى 275 مليار دولار عام 2004. وطبقاً لتقديرات البنك الدولي، فإن حجم مدفوعات سداد الديون الأفريقية سنوياً يزيد على ضعف إنفاق الدول الأفريقية على الصحة والتعليم الأساسي معاً.[107]

وإذا كانت مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية "النيباد" قد أكدت أهمية التكامل الاقتصادي داخل أفريقيا ومدى الحاجة إلى المساعدات والتجارة الخارجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإن هناك اختلافاً واضحاً بين الحكومات الأفريقية والجهات المانحة حول الاستراتيجية الأنسب للتنمية الاقتصادية الأفريقية. ولاتزال القضايا محل الخلاف بين الجانبين تتعلق بدور الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية ... إلخ.[108] وعليه، يرى البعض أن النيباد تعكس في حقيقتها فلسفة التنمية الاقتصادية النيوليبرالية المفروضة من الخارج على أفريقيا، وذلك تحت مسمى العولمة والتحرر الاقتصادي. ولعل التحدي الذي يواجه الاتحاد الأفريقي يتمثل في البحث عن إطار سياسي لتطوير اقتراب بديل عن هذه الاستراتيجية التنموية المفروضة من الخارج.

ثانياً: سيناريوهات المستقبل

إن متابعة وتقويم أداء الاتحاد الأفريقي منذ تدشينه رسمياً عام 2002 يشير إلى إمكانية الحديث عن ثلاثة سيناريوهات تحكم مستقبل هذا الاتحاد وذلك على النحو التالي:

سيناريو بقاء الأوضاع على ما هي عليه؛ فالمستقبل هو امتداد للحاضر. وعليه، فمن المتوقع وفقاً لهذا المشهد أن تستمر أوضاع التخلف والصراعات وعدم الاستقرار في القارة الأفريقية.[109] وعليه، فإن الاتحاد الأفريقي لن يتمكن من التغلب على نقاط الضعف والتحديات التي تواجهه، وإنما سوف يعمل قدر الإمكان على المحافظة على الحد الأدنى من الوحدة والتكامل الأفريقي. ويبدو أن الصراع بين التيار الثوري الوحدوي والتيار التدريجي التكاملي سوف يظل على حاله في المستقبل المنظور.

أما السيناريو الثاني فهو تفاؤلي، إذ يرى بإمكانية تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي والوصول إلى مرحلة التكامل والوحدة الأفريقية. ويركز هذا المشهد على إيجابيات الاتحاد الأفريقي وإمكانية التخلص من نقاط الضعف التي يعانيها. وهذا النمط من التحليل يبدو مثالياً ويتأثر بأيديولوجية الوحدة الأفريقية الجامعة.

ويبدو السيناريو الثالث أكثر تشاؤماً، حيث إن استمرار وجود مبادئ مثل احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل سيخلق حالة من عدم التوازن ويكرس وضعية العجز وعدم الفاعلية التي سوف تميز أداء الاتحاد الأفريقي في السنوات القادمة. وربما يدفع هذا المنحى التشاؤمي إلى القول بضرورة التطبيق السريع لفكرة الولايات المتحدة الأفريقية.

وعلى أية حال، فإن حقيقة حداثة الاتحاد الأفريقي كمنظمة قارية دولية ومواجهته كثيراً من التحديات الداخلية والدولية قد تدفع إلى تبني منظور

تكاملي يجمع بين التيار الثوري والتيار التكاملي في حركة الوحدة الأفريقية. وهو ما يعني إمكانية تعظيم الفرص المتاحة لأفريقيا ومواجهة تحديات النظام الدولي بقدر أكبر من الفاعلية والكفاءة.

خاتمة

تظهر بعثات حفظ السلام الأفريقية التي تناولتها هذه الدراسة أن الاتحاد الأفريقي يمكن أن يمتلك الإرادة السياسية لتطبيق التزاماته القيمية والأخلاقية المرتبطة بنظام الأمن الجماعي الأفريقي. ولاشك أن قرار الزعماء الأفارقة بالتدخل في الصراعات التي شهدتها بوروندي وجزر القمر والصومال والسودان إنما يعكس رغبة واضحة في تطبيق النظام الأمني الجديد التابع للاتحاد الأفريقي من جهة، وتجنب إمكانية امتداد الصراع إلى باقي أنحاء المناطق الإقليمية في أفريقيا من جهة أخرى. واستناداً إلى الدروس المستفادة من تجربة الاتحاد الأفريقي في السنوات الماضية، تطرح الدراسة عدداً من التوصيات التي يمكن من خلالها تطبيق فلسفة ومبادئ النظام الأمني الجديد في أفريقيا:

أولاً، تعزيز قدرات الأمن الأفريقية؛ إذ يجب على القادة الأفارقة العمل من أجل تعزيز وتوطيد المؤسسات الأمنية الجديدة، مثل مجلس السلم والأمن الأفريقي وما ينضوي تحته من أُطُر وبنى مؤسسية، ولاسيما تفعيل نظام الإنذار المبكر، وزيادة موارد صندوق السلام، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز القدرات البحثية لمجلس السلم والأمن.

ثانياً، تعزيز البنية المؤسسية الداخلية للاتحاد؛ إذ لايزال الاتحاد الأفريقي يعاني وجوه قصور مالية وإدارية عدة تؤثر سلبياً في قدرته على منع الصراعات وإدارتها وتسويتها. ولعل ذلك يفرض ضرورة التنسيق بين أجهزته الإدارية المختلفة وتعزيز الهياكل المالية الداخلية بهدف ضمان الشفافية والمساءلة وإمكانية إدارة الأموال الضخمة.

ثالثاً، ضبط وتوثيق عرى العلاقة بين الاتحاد الأفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى؛ إذ يلاحظ أن بعض هذه التجمعات مثل المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (إيكواس) وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي (سادك) لديها خبرة أوسع من الاتحاد في مجال بعثات حفظ السلام، وعليه، يصبح التنسيق وتحديد الأدوار أمراً ضرورياً، بل والأكثر من ذلك لابد من الاعتراف بمسؤولية الاتحاد الأفريقي ودوره القيادي في المناطق الإقليمية الفرعية.

رابعاً، تحديد طبيعة العلاقة بين الأمم المتحدة وبين الاتحاد الأفريقي ومنظماته الإقليمية، بما يضمن تقسيم العمل بينهما في إطار تحقيق السلم والأمن الإقليمي في أفريقيا. ففي سيراليون وليبيريا وبوروندي وساحل العاج قامت الأمم المتحدة بنقل وتولي مهام حفظ السلام من المنظمات الأفريقية الإقليمية المعنية. ومع ذلك تظل قوات حفظ السلام الدولية التي تمتلك الموارد والمعدات عنصراً فاعلاً في بعثات الأمم المتحدة لأفريقيا.

خامساً، تكتسب مشاركة المانحين والمجتمع الدولي أهمية كبرى في مجال بناء السلام الأفريقي من خلال توفير الموارد اللازمة للوفاء بإدارة المواقف ما بعد الصراعية، مثل إعادة هيكلة الجيوش الوطنية ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم. ومع ذلك، فان المنظور الإقليمي لاستراتيجيات بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع يصبح أمراً لازماً نظراً للترابط الشديد بين الصراعات الأفريقية والتداخل فيما بينها.

الهوامش

1. انظر:

Samuel Obeng (ed.) *Selected Speeches of Kwame Nkrumah*, vol. 4 (Accra: African Publication Ltd., 1997), 47.

كوامي نكروما (1909–1972)، هو الزعيم الوطني الغاني الذي قاد الحركة الوطنية في بلاده من أجل الاستقلال عن بريطانيا . وحينما حصلت غانا على استقلالها عام 1957 أصبح رئيساً لها، حتى أطيح بانقلاب عسكري عام 1966. وينظر إليه باعتباره أحد الآباء المؤسسين لحركة الوحدة الأفريقية.

2. انظر:

Paul Williams, "From Non-Intervention to Non-Indifference: The Origins and Development of the African Union's Security Culture," *African Affairs* vol. 106, no. 423 (2007): 253-254.

3. انظر:

Ben Okolo, "African Renaissance, African Conflicts and the Regional Security Complex," in Korwa Ader et al. (eds.), *The State of Africa 2010/11* (Pretoria :Africa Institute of South Africa, 2010), 105-107.

وانظر كذلك: محمود أبو العينين (محرر) **الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، تشرين الأول/ أكتوبر 2001).

4. انظر، على سبيل المثال، أعمال ندوة **الاتحاد الأفريقي: خمس سنوات بعد قمة سرت**، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، 19–20 آذار/ مارس 2005، وأيضاً: عبدالله الأشعل، **الاتحاد الأفريقي والقضايا الأفريقية المعاصرة** (القاهرة: مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، 2003).

5. انظر:

Timothy Murithi, *The African Union: Pan-Africanism, Peace Building and Development* (London: Ashgate Pub., 2005), 7.

6. انظر:

Kristiana Powell, "The African Union's Emerging Peace and Security Regime," Monograph Series, no. 119 (Pretoria: Institute for Security Studies, May 2005), 7-9.

7. انظر على سبيل المثال:

John S. Moolakkattu, "The Role of the African Union in Continental Peace and Security Governance," *India Quarterly* vol. 66 no. 2 (2010); Tim Murithi, "The African Union's Evolving Role in Peace Operations," *African Security Review* vol. 17, no. 1 (2008).

8. انظر:

Dani Wadada Nabudere, "African Unity in Historical Perspective," in E. Maloka (ed.), *A United States of Africa?* (Pretoria, Africa Institute of South Africa, 2001), 9-28.

9. انظر:

Robert Chrisman, "Aspects of Pan-Africanism," *Black Scholar* vol. 4, no.10 (1973): 2-5.

10. انظر:

Paul G. Adogamhe, "Pan-Africanism Revisited: Vision and Reality of African Unity and Development," *African Review of Integration* vol. 2 no. 2 (July 2008): 9-10.

11. حول أهمية هذا المؤتمر، انظر:

George Shepperson and St. Clair Drake, "The Fifth Pan-African Conference 1945 and the All African People's Congress 1958," *Black Studies* vol. 8, no. 1 (1986).

12. حمدي عبدالرحمن، أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص13–15.

13. انظر:

Kwame Nkrumah, *Africa Must Unite* (New York: F.A. Praeger, 1963), 216.

14. انظر:

Said Adejumobi and Adebayo O. Olukoshi, *The African Union and New Strategies for Development in Africa* (Dakar: CODESRIA, 2009), 7.

15. Ibid, 6-7.

16. يرى بعض الدارسين أن الاختلافات الأيديولوجية بشأن الوحدة الأفريقية قد عبرت عن نفسها في إطار تجمعات أربعة رئيسية: مجموعة برازافيل، ومجموعة الدار البيضاء، ومجموعة منروفيا، القائمة آنذاك، قبل استقلال دول مجموعة الشرق والجنوب الأفريقي، التي هي اليوم أهم مجموعة فاعلة في الاتحاد الأفريقي، بقيادة جنوب أفريقيا. انظر في ذلك:

Immanuel Wallerstein,, *Africa, the Politics of Unity; An Analysis of a Contemporary Social Movement* (New York: Random House, 1967).

17. محمد الحسيني مصيلحي، **منظمة الوحدة الأفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية** (القاهرة: دار النهضة العربية، 1976)، ص567.

18. انظر:

Richard A. Fredland, "The OAU After Ten Years: Can It Survive?" *African Affairs* vol. 71, no. 288 (July 1973): 309-310.

19. انظر في ذلك:

Samuel M. Makinda and F. Wafula Okumu, *The African Union: Challenges of Globalization, Security, and Governance* (London: Routledge, 2008), 29.

20. برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005)، ص167.

21. انظر في تفصيلات ذلك:

Thomas Kwasi Tieku, "Explaining the Clash and Accommodation of Interests of Major Actors on the Creation of the African Union," *African Affairs* vol. 103 , no. , 413 (2004): 253-260.

22. انظر:

A. Huliaras, "Qadhafi's Comeback: Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990s," *African Affairs* vol. 100, no. 398 (January 2001): 6.

23. Ibid., 10.

24. Ibid.

25. يرى البعض أن قضية السيادة الوطنية مثلت إحدى العقبات الأساسية أمام الوحدة الأفريقية، وقد عُبِّر عنها في الأدبيات الأفريقية منذ فترة مبكرة بعد إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية. انظر في ذلك:

A.F. Addona, *The Organization of African Unity* (New York :World Publishing Company, 1969), 170.

26. اقترح البعض ضرورة إنشاء قوة أفريقية لحفظ السلام وتقوية الذراع التنفيذية للمنظمة، انظر:

Hugh Hanning, *The Organization of African Unity: A Role for the 1980's*, Report no. 10 (New York: International Peace Academy, 1980), 17-48.

27. انظر:

Jakkie Cillers, "Towards the African Union," *African Security Review* vol. 10, no. 2 (2001): 115-119.

28. انظر نص إعلان سرت في:

http://www.africa-union.org/Docs_AUGovernment/decisions/Sirte_Declaration_1999.pdf (Accessed on 12-11-2010).

29. أحمد حجاج، «الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية: رؤية مقارنة»، في محمود أبو العينين (محرر)، مرجع سابق، ص90-95.

30. تحقق ذلك بالفعل في 6 نيسان/ إبريل 2001 حينما أودعت نيجيريا تصديقها على هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وهو ما يعني دخول الاتحاد الأفريقي حيز التنفيذ من الناحية الفعلية.

31. نص المادة 3 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

32. انظر:

Corinne A. Packer and Donald Rukare, "The New African Union and Its Constitutive Act," *American Journal of International Law* vol. 96, no. 2 (2002): 372.

33. أحمد الرشيدي، «الاتحاد الأفريقي: دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية»، في: حمدي عبدالرحمن(محرر)، **أفريقيا والعولمة: أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الأفريقية** (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، 2004)، ص489-493.

34. عبدالله الأشعل، مرجع سابق، ص146-160.

35. تم الاعتماد فيما يتعلق بأجهزة الاتحاد ومؤسساته بشكل رئيس على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، انظر:

http://www.africa-union.org/root/au/aboutau/constitutive_act_en.htm

36. أحمد الرشيدي ، مرجع سابق، ص497.

37. انظر:

The AU General Assembly, Transformation of the African Union Commission into the African Union Authority, Addis Ababa, January 2009, Assembly/AU/Dec.233 (XII).

38. حول هذه التوجهات المتعارضة، انظر:

Tim Murithi (ed.), *Towards a Union government for Africa – Challenges and Opportunities*, Monograph Series no. 140 (Pretoria: Institute for Security Studies, January 2008), 2-10.

39. أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص501.

40. المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، مرجع سابق.

41. حمدي عبدالرحمن، «برلمان عموم أفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الأفريقية»، في: محمود أبوالعينين (محرر) مرجع سابق، ص 82–83.

42. انظر موقع برلمان عموم أفريقيا في: http://www.pan-africanparliament.org.

43. وقد تم انتخاب أول قضاة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في كانون الثاني/ يناير 2006، في الخرطوم، وأدوا اليمين لاحقاً أمام الجمعية العمومية لرؤساء الدول والحكومات في 2 تموز/ يوليو 2006 في بانجول بجامبيا. في تموز/ يوليو 2008، قام المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي والجمعية العمومية لرؤساء الدول والحكومات خلال الدورتين الثالثة عشرة والحادية عشرة للاتحاد الأفريقي على التوالي، بإعادة انتخاب وإعادة تعيين قاضيين كانت مدة ولايتهما قد انقضت وترشحا لإعادة الانتخاب، كما تم انتخاب قاضيين جديدين أيضاً وتعيينهما.

44. انظر:

Diedre L. Badejo, *The African Union* (New York: Chelsea House Books, 2008), 48.

45. أحمد الرشيدي، مرجع سابق، ص 501.

46. من الدراسات العربية المهمة في هذا الشأن، انظر: إبراهيم نصر الدين، «نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي»، **آفاق أفريقية**، العدد 12 (شتاء 2002–2003).

47. انظر:

J.I. Levitt, "The Peace and Security Council of the African Union: The Known Unknowns Transnational Law & Contemporary Problems, 2003,"http://www.drjeremylevitt.com/files/LevittIowaTransnationalLaw Article.pdf (Accessed on July 12, 2009).

48. انظر نص المادة 3 من القانون التأسيسي، مرجع سابق.

49. انظر راوية توفيق، «الاتحاد الأفريقي والتجمعات الإقليمية في أفريقيا: تكامل أم تنافس»، في: ندوة **الاتحاد الأفريقي: خمس سنوات بعد قمة سرت**، مرجع سابق، ص7–11.

50. انظر:

Richard F. Oppong, "The African Union, The African Economic Community and Africa's Regional Economic Communities: Untangling a Complex Web," *African Journal of International and Comparative law* vol. 18, no. 18 (2010): 92-103.

51. .Ibid., 92

52. .Ibid., 102-103

53. انظر:

Said Adejumobi, "Regional Initiatives on Governance in Africa: ECA,AU and ECOWAS Intervention," in Said Adejumobi and Adebayo Olukoshi (eds.) *The African Union and New Strategies for Development in Africa* (New York: Cambria Press, 2008), 373-374.

54. انظر:

Tim Murithi, "The African Union's Evolving Role in Peace Operations," op. cit., 82.

55. انظر: القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الديباجة، مرجع سابق.

56. لمزيد من التفصيلات حول دور منظمة الوحدة الأفريقية في تسوية الصراعات، انظر: بدر حسن شافعي، **دور منظمة الإيكواس في حل الصراعات في غرب أفريقيا**، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2006)، ص40-45.

57. اقتصرت مهام الآلية من الناحية العملية على جهود صنع السلام والتي تعني استخدام أساليب الدبلوماسية الوقائية. أما جهود حفظ السلام فقد أوكلت للأمم المتحدة. انظر في ذلك: محمود أبو العينين، **إدارة الصراعات العرقية في أفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2008)، ص79-80.

58. Kristiana Powell, op. cit., 9-10.

59. انظر في تفصيلات ذلك: عبدالرحمن الصالحي، «مجلس السلم والأمن الأفريقي» في: السيد فليفل (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي الثاني** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2004)، ص17-18.

60. انظر:

T. Risse and K. Sikkink, "The Socialization of International Human Rights Norms into Domestic Practices: Introduction," *Cambridge Studies in International Relations* vol. 66, no.1 (1999): 38.

61. انظر:

Issaka K. Soaré, *The AU and the Challenge of Unconstitutional Changes of Government in Africa* (Pretoria: Institute for Security Studies, 2009); Francis Nguendi Ikome, *Good Coups and Bad Coups: The Limits of the African Union's Injunction on Unconstitutional Changes of Power in Africa* (Johannesburg: Institute for Global Dialogue, 2007).

62. انظر إعلان السياسة الأمنية والدفاعية الأفريقية المشتركة في:

http://www.africaunion.org/News_Events/2ND%20EX%20ASSEMBLY/Declaration%20on%20a%20Comm.Af%20Def%20Sec.pdf (Accessed on June 9, 2010.

63. لمزيد من التفاصيل حول هذه الملاحظات والاعتراضات، انظر: إبراهيم نصر الدين، مرجع سابق، ص40-41. وانظر أيضاً: أحمد الرشيدي، «مؤسسات الاتحاد الأفريقي.. ورقة أولية»، في: ندوة **الاتحاد الأفريقي: خمس سنوات بعد قمة سرت**، مرجع سابق، ص5.

64. انظر:

J. Cilliers, "The African Standby Force: An Update on Progress," *Policy Paper Series* no. 160 (Pretoria: Institute for Security Studies, March 2008): 7-17.

65. أثناء الجدل الذي أثير حول تشكيل القوة الأفريقية الجاهزة طالب العقيد القذافي بضرورة إلغاء الجيوش الوطنية وتأليف جيش أفريقي موحد، إلا أن هذا الاقتراح رفض من جانب الزعماء الأفارقة على أساس أن أفريقيا ليست مستعدة بعد للقبول بفكرة هذا الجيش الموحد. انظر في ذلك:

T. Pittman, "Gaddafi Calls for Unity at Start of African Union Summit," *Associated Press*, February 27, 2004.

66. تتمثل هذه في ستة سيناريوهات هي: الأول، الاتحاد الأفريقي/ المشورة العسكرية الإقليمية إلى بعثة سياسية. الثاني، الاتحاد الأفريقي/ بعثة المراقبة الإقليمية يتم نشرها مع بعثة الأمم المتحدة. الثالث، الاتحاد الأفريقي بمفرده/ بعثة مراقبة إقليمية. الرابع، الاتحاد الأفريقي قوة حفظ سلام إقليمية وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وكذلك نشر بعثات وقائية. الخامس، قوة حفظ سلام تابعة للاتحاد الأفريقي متعددة الأبعاد وذات طبيعة معقدة (سمة من سمات الصراعات الحالية). السادس، تدخل الاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال في مواقف الإبادة الجماعية الدولية والتي يفشل المجتمع الدولي في مواجهتها على وجه السرعة. انظر في ذلك:

African Peace and Security Architecture: The International Peace Institute, Operationalizing the African Standby Force: Strategic Considerations, January 2010, http://www.ipinst.org/media/pdf/publications/ipi_meetnote_african_standby_force_8_.pdf (Accessed on November 9, 2010).

67. انظر في ذلك:

Jamila El Abdellaoui, "The Panel of the Wise: A Comprehensive Introduction to a Critical Pillar of the African Peace and Security Architecture," *ISS Paper* no. 193 (Pretoria: Institute for Security Studies, August, 2009): 1.

68. Ibid., 2.

69. Samuel M. Makinda and F. Wafula Okumu, op. cit., 176.

70. Ibid., 182.

71. حول خلفية الصراع وأسبابه في بوروندي، انظر: حمدي عبدالرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟** مرجع سابق، ص181-183.

72. انظر في تفصيلات ذلك: Kristiana Powell, op. cit., 33-34.

73. انظر:

Tim Murithi, "The African Union's Evolving Role in Peace Operations," op. cit., 75-76.

74. انظر:

Henri Boshoff, "Burundi: The African Union's First Mission," *Situation Report* (Pretoria: Institution for Security Studies, June 10, 2003): 2-3.

75. Ibid., 36.

76. انظر:

Hamdy A. Hassan, "Dimensions of the Darfur Crisis and its Consequences: An Arab Perspective," *African Security Review* vol. 19, no. 1 (March 2010): 20-32.

77. Kristiana Powell, op. cit., 41.

78. من التفصيلات، انظر:

P.D. Williams, "Military Responses to Mass Killing: The African Union Mission in Sudan," *International Peacekeeping* vol. 13, no. 2 (June 2006): 176.

79. انظر نص وثيقة مجلس السلم والأمن الأفريقي حول دارفور في:

http://www.darfurcentre.ch/images/00_DRDC_documents/AU_Reports/AU_Peace_Security_Council/AU_PSC_Communique_on_Darfur_17th_Meeting_20_October_2004.pdf, Accessed on 12-7-2010.

80. انظر على سبيل المثال:

International Crisis Group, "The AU's Mission in Darfur: Bridging the Gaps," *Africa Briefing* no. 28 (July 6, 2005).

81. United Nation and African Nation Mission In Darfur (UNAMID).

82. انظر:

Sarah E. Kreps, "The United Nation-African Union Mission in Darfur, Implication and Prospects for Success," *Africa Security Review*, vol. 16, no. 4 (2007): 69-70.

83. لمزيد من التفصيلات حول تطور الأزمة الصومالية، انظر: حمدي عبدالرحمن، أفريقيا في زمن متحول (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2009)، ص97- 124.

84. اضطرت هيئة الإيجاد إلى تعديل ميثاقها الذي كان يقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

85. انظر:

Cecilia Hull and Emma Svensson, *African Union Mission in Somalia (AMISOM), Exemplifying African Union Peacekeeping Challenges* (Stokholm: FOI, Swedish Defence Research Agency, 2008), 22-26.

86. Ibid., 23.

87. Ibid., 113-115.

88. يمكن القول إن منظمة الوحدة الأفريقية تدخلت في عمليات التسوية السلمية في جزر القمر، حيث ساعدت على التوصل إلى اتفاق أنتاناناريفو عام 2001. انظر في ذلك:

Emma Svensson, *The African Union's Operations in the Comoros: MAES and Operation Democracy* (Stockholm: FOI, Swedish Defence Research Agency, 2008), 18-23.

89. Ibid., 21.

90. بدأت بوادر الأزمة السياسية في جزيرة آنجوان عندما رفض العقيد محمد بكار الذي تولى الرئاسة في الجزيرة عام 2002 أن يتنحى عن السلطة تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية التي رأت أنه استنفد فترة ولايته القانونية في نيسان/ إبريل 2007، وقد قام الرئيس الاتحادي أحمد سامبي بتسمية الكعبي حميدي رئيساً مؤقتاً لآنجوان إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد، بيد أن العقيد محمد بكار تحدى الحكومة الفيدرالية وقام بإجراء الانتخابات في 10 حزيران/ يونيو 2007 ونصب نفسه رئيساً على الجزيرة. انظر: حمدي عبدالرحمن، «أزمة جزيرة آنجوان ومستقبل اتحاد جزر القمر»، في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1203758288236#***1 (Accessed on November 10, 2010).

91. Emma Svensson, op. cit., 22.

92. Ibid., 21-2.

93. اعتمدنا في كتابة هذا الجزء على:

Paul Williams, "The Peace and Security Council of The African Union: Evaluating an Embryonic International Institution," *Journal of Modern African Studies* vol. 47, no. 4 (2009): 603-626.

94. انظر:

Ulf Engel et al. (eds.), *Africa's New Peace and Security Architecture Promoting Norms, Institutionalizing Solutions* (London: Ashgate Pub., 2010), 57-67.

95. انظر:

Paul Williams, "The Peace and Security Council of The African Union," op. cit., 612.

96. لاشك أن التنفيذ الفوري للسياسة الأمنية الجديدة للاتحاد الأفريقي تكاد تكون مستحيلة دون وجود دعم دولي بسبب نقص الخبرة الأفريقية في مثل هذه الأنواع من المهمات الأمنية، ونظراً لعدم وجود المعدات المتاحة للخدمات اللوجستية الواسعة النطاق مثل النقل الجوي على مستوى القارة. وعليه، فقد كان لزاماً على الاتحاد الأفريقي ومؤسساته الأمنية التعاون مع الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي من أجل توفير المساعدة والتدريب للقوات الأفريقية. ولعل ذلك يعكس قيماً مشتركة في مجال الأمن والتنمية. انظر على سبيل المثال:

Commission of the European Communities: EU Strategy for Africa, Brussels, 12 October 2005, COM (2005) 489 Final, http://ec.europa.eu/development/icenter/repository/04_eu_strategy_for_africa_12_10_2005_en.pdf (Accessed on November 16, 2010).

97. حول نظام التصويت بالمجلس، انظر نص المادة 8 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي في:

http://www.africaunion.org/root/au/organs/psc/Protocol_peace%20and%20security.pdf.

98. انظر:

Paul Williams, "The Peace and Security Council of The African Union," op. cit., 613.

99. .Ibid., 616

100. .Ibid., 619-620

101. .Ibid., 620-621

102. انظـر في ذلـك: جمـال ضـلع، «الاتحـاد الأفريقـي» في: الـسيد فليفـل (محـرر)، **التقريـر الاستراتيجي الأفريقي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2000–2003).

103. انظر في ذلك:

Kmame Akonor, "Stuffing Old Wine in New Bottles: The Case of African Union," in Ama Mazama (ed.) *Africa in the 21st Century: Toward a New Future* (New York: Routledge, 2007), 191 and 210.

104. حول تفسير تغير طبيعة الصراعات الأفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، انظر:

Ben Okolo, op. cit., 106.

105. انظر:

Paul G. Adogamhe, "Pan Africanism Revisited: Vision and Reality of African Unity and Development," *African Review of Integration* vol. 2, no. 2 (July 2008): 21.

106. انظـر في ذلـك: أيمـن شـبانة، «أنـشطة الاتحـاد الأفريقـي 2009/ 2010 التقريـر الاسـتراتيجي الأفريقـي»، في: محمـود أبـو العينـين (محـرر)، **التقريـر الاسـتراتيجي الأفريقي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2010)، ص129.

107. Paul G. Adogamhe, op. cit., 25.

108. من المعلوم أن الشراكة الجديدة للتنمية الأفريقية (النيباد) قد أضحت منذ قمة لوساكا 2001 مشروعاً يتبناه الاتحاد الأفريقـي. وثمـة أدلـة متزايـدة عـلى انـدماج النيبـاد في مؤسسات الاتحاد. وعليه يمكن القـول إن النيبـاد تمثـل أسـاس التنميـة الاقتـصادية والاجتماعية التي يسعى الاتحاد الأفريقي لتحقيقها. انظر في ذلك:

Dani Nabudere, *The United States of Africa: Challenges and Prospects* (Pretoria: Africa Institute of South Africa, 2010), 11.

109. انظر في ذلـك: مـصطفى عبـدالله خـشيم، «مـستقبل الاتحـاد الأفريقـي: التحـديات والفرص ومشاهد محتملة»، في: محمـود أبـو العينـين (محـرر)، **التقريـر الاسـتراتيجي الأفريقي**، مرجع سابق، ص158–162.

نبذة عن المؤلف

حمدي عبدالرحمن حسن: حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعتي القاهرة وميريلاند الأمريكية بنظام الإشراف المشترك، عام 1990.

يعمل حالياً أستاذاً للعلوم السياسية بمعهد دراسات العالم الإسلامي في جامعة زايد منذ عام 2002، وهو أيضاً أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة. وقد أسس وأدار برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة خلال الفترة 2000-2002.

نشر له عدة كتب عربية، منها: **العرب وأفريقيا في زمن متحول** (القاهرة: دار مصر المحروسة للنشر والتوزيع، 2009)؛ و**الاتجاهات الحديثة في دراسات النظم السياسية: أفريقيا نموذجاً** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2008)؛ و**أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007). كما نشر له دراسات باللغة الإنجليزية، منها:

"Dimensions of the Darfur Crisis and its Consequences: An Arab Perspective," *African Security Review* vol. 19, no. 1 (January 2010): 20-32; "The State and Civil Society in Africa: A North African Perspective," *African Journal of Political Science and International Relations* vol. 3 no. 2 (February 2009): 66–76; "The Comoros and the Crisis of Building a National State," *Contemporary Arab Affairs* vol. 2, no. 2 (April 2009): 223- 229.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
.1	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
.2	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
.3	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
.4	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
.5	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
.6	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية التركية
.7	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
.8	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
.9	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
.10	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
.11	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996
.12	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13.	ماجد كيّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14.	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15.	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16.	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
17.	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18.	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19.	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20.	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21.	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22.	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23.	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24.	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25.	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26.	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

الرقم	المؤلف	العنوان
27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية – التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته – مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي – الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58.	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59.	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60.	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61.	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62.	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63.	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64.	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65.	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66.	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67.	الطاهرة السيد محمد حية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68.	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69.	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70.	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71. حمد علي السليطي — التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية

72. سرمد كوكب الجميل — المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة

73. أحمد سليم البرصان — عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته

74. محمد عبدالمعطي الجاويش — الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

75. مازن خليل غرايبة — المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية

76. تركي راجي الحمود — التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)

77. أبوبكر سلطان أحمد — التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة

78. سلمان قادم آدم فضل — حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان

79. ناظم عبدالواحد الجاسور — ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية

80. فيصل محمد خير الزراد — الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي

81. جاسم يونس الحريري — دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون

82. علي محمود الفكيكي — الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

.83	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
.84	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
.85	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
.86	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
.87	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
.88	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
.89	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
.90	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
.91	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
.92	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
.93	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
.94	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
.95	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
.96	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112.	صفات أمين سلامة	أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113.	وليد كاصد الزيدي	الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114.	محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي	استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115.	محمد المختار ولد السعد	عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116.	ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان	العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117.	إبراهيم فريد عاكوم	إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119.	إبراهيم عبدالكريم	حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120.	لقمان عمر النعيمي	تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121.	محمد بن مبارك العريمي	الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122.	ماجد كيالي	مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123.	حسن الحاج علي أحمد	خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124.	سعد غالب ياسين	نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125.	عادل ماجد	مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126.	سهيلة عبد الأنيس محمد	العلاقات الإيرانية - الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف

127.	ثامر كامل محمد	الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128.	فاطمة حافظ	تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129.	مصطفى علوي سيف	استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130.	محمد بوبوش	قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131.	راشد بشير إبراهيم	التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132.	سامي الخزندار	تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
133.	محمد عبدالحميد داود	الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134.	عبدالله عبدالكريم عبدالله	تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135.	أحمد محمود الأسطل	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136.	محسن محمد صالح	النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137.	رضوان زيادة	الإسلام السياسي في سوريا
138.	رضا عبدالسلام علي	اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139.	عبدالوهاب الأفندي	أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

140. حسين عبد المطلب الأسرج — دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية

141. خالد حامد شنيكات — عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية

142. محمد يونس — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة

143. عبد العالي حور — حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية

144. مسعود ضاهر — المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة

145. شيرين أحمد شريف — القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية

146. شريف شعبان مبروك — صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية

147. عبدالجليل زيد المرهون — أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي

148. صباح نعوش — منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية

149. محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي — تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق – الوقائع – آفاق المستقبل

150. محمد سيف حيدر — اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج

151. بشارة خضر — عملية الاندماج الأوربي: النشأة – العقبات – التحديات المستقبلية

152. محمد صفوت الزيات — القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات

153. محمد عبدالرحمن العسومي — التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

.154	فواز جرجس	أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات
.155	طه حميد حسن العنبكي	العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية
.156	جاسم حسين علي	مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى
.157	محمد شوقي عبد العال	فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية
.158	إبراهيم علي المنصوري	تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة
.159	سيرجي شاشكوف	العلاقات الروسية – الإيرانية: إلى أين؟
.160	أحمد مبارك سالم	الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة
.161	عبدالجليل زيد المرهون	السياسة الروسية تجاه الخليج العربي
.162	حمدي عبدالرحمن حسن	الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 40 صفحة مطبوعة (A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية في نسخة ورقية واحدة أو عبر البريد الإلكتروني.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقمي الهاتف والفاكس (إن وجد)، وعنوان بريده الإلكتروني.
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.
10. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

11. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:
الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، **اسم الدورية**، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 3000 دولار أمريكي و10 نسخ كإهداء من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **دراسات استراتيجية**.

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها، كي يرسل البحث للتحكيم الخارجي.

4. يرسل البحث إلى محكمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تسلم اتفاقية النشر من الباحث.

6. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهران.

7. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

8. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينـة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالـة المـصرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلـومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae